

منشورات المركز
(١)



أضواء

على حبيبنا فراقنا الأمل

تأليف
عبد الله بن يوسف النجار



توزيع
مؤسسة الريات

أَضْوَاءُ

مَجْلِسُ حَيَاتِنَا فِرَاقَنَا الْأُمَمَاتُ

تَأَلَّفَ
عَبَّاسُ بْنُ يُوسُفَ الْمَجْدِي

توزيع
مؤسسة الريان
بغداد

الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

حقوق الطبع محفوظة
لمركز البحوث الإسلامية

ISLAMIC RESEARCH CENTRE

1A The Crescent, Adel, Leeds, LS16 6AA UK.

Tel: (44)113 2301514 Fax: 2255728

E-mail: irc.leeds@btinternet.com

مؤسسة الريات

بيروت - لبنان - هاتف وفاكس: ٦٥٥٣٨٣ - ص.ب: ١٤/٥١٣٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَشْهَدُ بِهِ،
وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ
فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَخُدَّةُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

اما بعد ..

فإنَّ وقوع الاختلافِ حقيقة لا يَصِحُّ أن تكونَ موضعَ
نزاعٍ، فقد جَرَتْ بِهِ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى، لَكُنَّا حِينَ نَتَحَدَّثُ عَنْ
الاختلافِ فَلَسْنَا نَعْنِي مَا جَرَتْ بِهِ سُنَنُ اللَّهِ تَبَارَكَ أَسْمُهُ مِنْ
أختلافِ الخَلْقِ وَمَا فِيهِ مِنْ إظهارِ عجائبِ قُدْرَتِهِ وَالَّذِي هُوَ
نوعٌ مِنْ حَقِيقَةِ الاختلافِ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِهِ أختلافَ البَشَرِ تَبَعاً
لَاختلافِ العُقُولِ وَالْإِدْرَاكِاتِ، أَوِ الْأَهْوَاءِ وَالرَّغَبَاتِ،
فَهَذَانِ النَّوعَانِ مِنَ الاختلافِ إِلَيْهِمَا مَرَجِعُ أختلافِ البَشَرِ،

وَالَّذِي خَلَقَهُمْ سُبْحَانَهُ أَغْلَمُ بِهِمْ فَلَمْ يَكِلْهُمْ إِلَى عُقُولِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ، لِقُصُورِ عُقُولِهِمْ وَهَوَىٰ نُفُوسِهِمْ، إِنَّمَا بَعَثَ رَسُولَهُ
وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ لِيَضْبُطَ مَسَارَ الْحَيَاةِ، لِيَضْبُطَ الْعُقُولِ عَنِ الشَّطَطِ فِي
الْأَفْهَامِ، وَحِفْظِ النُّفُوسِ مِنْ أَتْبَاعِ الشَّهَوَاتِ، فَجَاءَتْ شَرَائِعُهُ
وَأَحْكَامُهُ حَكْمًا فَضْلًا فِيمَا يَخْتَلَفُ فِيهِ النَّاسُ لِيَتَمَيَّزَ الْحَقُّ مِنَ
الْبَاطِلِ، وَكَانَ ذَلِكَ هُوَ الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمَ الَّذِي يُخْتَبَرُ بِهِ كُلُّ
سُلُوكٍ مُوَافِقٌ وَمُخَالَفٌ، فإِذَا يَجْرِي عَلَى الْمَوَافِقَةِ لَهُ بِالسَّيْرِ عَلَيْهِ
وَأَتْبَاعِهِ أَوْ الْمُخَالَفَةِ لَهُ بِالْخُرُوجِ عَنْهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:
﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:
١٠٣]، وَقَالَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا
السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وَفِي هَذَا أَنَّ سَبِيلَ اللَّهِ وَاحِدٌ،
وَلِذَلِكَ يَحْفَظُ الْمَسَائِرِينَ عَلَيْهِ الْعِصْمَةَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي
يَقُودُ إِلَى التَّفَرُّقِ، وَالْوَحْدَةِ الَّتِي تَقْوِي بِهَا شَوْكَتُهُمْ وَيُعَزِّزُ
دِينُهُمْ وَيَنَالُونَ بِهَا رِفْعَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَمَا يَخْرُجُ عَنِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ سُبُلٌ لَا حَضَرَ لَهَا، وَمَنْ

مَالَ إِلَيْهَا خَرَجَ عَنْ صِرَاطِ اللَّهِ بِمَقْدَارِ ذَلِكَ الْمِيلِ، وَقَدْ صَوَّرَ ذَلِكَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ تَصْوِيرٍ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: خَطَأَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطَأً، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ» ثُمَّ خَطَأَ خُطُوطاً عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ مَتَفَرِّقَةٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (١).

فَتَعَدَّدُ السُّبُلُ الشَّيْطَانِيَّةُ لَا عِصْمَةَ مِنْهُ إِلَّا التَّمَسُّكُ بِحَبْلِ

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» رَقْمَ (٤١٤٢، ٤٤٣٧) وَالذَّهَبِيُّ رَقْمَ (٢٠٦) وَالنَّسَائِيُّ فِي «التَّحْقِيرِ» رَقْمَ (١٩٤) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بِهِ. قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْ أَبِي وَائِلٍ، وَرُويَ مِنْ طَرِيقٍ ثَانِيَةٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، كَمَا بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى كِتَابِي «الْعَقِيدَةُ السَّلَفِيَّةُ فِي كَلَامِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ» ص: ٢٢.

اللَّهُ الَّذِي هُوَ كِتَابُهُ وَدِينُهُ وَالَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهَ الْمَعصُومَ مُحَمَّدًا ﷺ فَقَامَ بِهِ بَيَانًا وَتَفْصِيلًا بِسُنَّتِهِ وَهَدْيِهِ فَلَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ إِلَيْهِ إِلَّا وَقَدْ أَبَانَ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ وَتَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى بَيضَاءِ نَقِيَّةٍ لَيْسَ خَارِجَ عَنْهَا غَتَارٌ بَعْدَ عِلْمِ حُجَّةٍ يَوْمَ يَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

ثُمَّ إِنَّ أُمَّتَهُ مِنْ بَعْدِهِ حَمَاهَا اللَّهُ مِنَ الْإِنْحِرَافِ حِينَ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى عَهْدِهِ، فَلَمَّا خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ فَتَنَازَعَتْ فَشِلَّتْ وَذَهَبَتْ رِيحُهَا وَتَمَكَّنَ مِنْهَا عَدُوُّهَا، وَمَا نَحْنُ فِيهِ الْيَوْمَ بِرَهَانٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ، وَمَا هُوَ إِلَّا أَثَرٌ مِنْ آثَارِ تِلْكَ الْفُرْقَةِ الْمَذْمُومَةِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا فِي كِتَابِهِ، وَحَذَّرَ مِنْهَا نَبِيُّهُ ﷺ فِيهَا تَوَاتَرَ عَنْهُ مِنَ النُّصُوصِ.

وَفِي وَقْتٍ يُذَرِّكُ فِيهِ الصَّادِقُونَ الضَّرُورَةَ إِلَى التَّغْيِيرِ وَالْإِضْلَاحِ نَجْدُ فِينَا مَنْ يَظْهَرُ بِدَعَايَ تَزِيدُ فِي الشُّقَّةِ، مِمَّا يُحَقِّقُ لِلشَّيْطَانِ أَمَانِيَّتَهُ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَتَفْرِيقِ جَمْعِهَا، فَيَنْعَكِسُ الْحُبُّ بُغْضًا، وَالْأُخُوَّةُ عَدَاوَةً، وَالْحَسَنَةُ سَيِّئَةً، وَلَيْسَ مِنْ عَجَبٍ أَنْ يَأْخُذَ الشَّيْطَانُ مِنَّا هَذَا النَّصِيبَ،

فَقَدْ عَوَّدْنَاهُ عَلَى الْعَطَاءِ دَهْرًا طَوِيلًا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَكِنَّ كَلِمَةَ الْحَقِّ يَجِبُ أَنْ تُقَالَ وَتَبْلُغَ الْأَسْمَاعَ لِإِيقَاضِ نَفْسٍ غَافِلَةٍ أَوْ كَنْجِ أُخْرَى جَامِعَةٍ، خَاصَّةً أَسْمَاعَ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَقُومُونَ بِتِلْكَ الدَّعَوَاتِ يَدْعُونَ إِلَيْهَا وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا، يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ اللَّبْسُ بِسَبَبِ قُصُورِ فِي الْأَفْهَامِ، أَوْ بَهْوٍ وَعَصْبِيَّةٍ، فَهَؤُلَاءِ يَجِبُ أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى أَيْدِيهِمْ وَيُقَالَ لَهُمْ: اتَّقُوا اللَّهَ وَكُفُّوا عَمَّا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، وَلِيَكُنْ هَمُّكُمْ تَحْقِيقَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشُّورَى: ١٣]، وَأَحْذَرُوا مِنْ أَنْ تَتَكَلَّفُوا حَمْلَ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يَدْخُلُ صَاحِبَهُ تَحْتَ مُسَمًّى الْإِلْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٠]، وَالْإِلْحَادُ: الْمَيْلُ، وَالْكُفَّارُ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِالْكَذِبِ بِهَا، وَطَوَائِفُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَأَمَّةِ الْكِتَابَيْنِ قَبْلَهَا بِالتَّحْرِيفِ لَهَا، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ الْإِلْحَادِ فِي بَيَانِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَارِفِينَ بِاللُّسَانِ لِهَذَا اللَّفْظِ.

وإنَّ الكلمةَ الَّتِي قَصَدْتُ إِلَيْهَا بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ هِيَ تَسْلِيْطُ
لِلضُّوْرِ عَلَى حَدِيثٍ يُروى عَنْ رَسُوْلِ اللَّهِ ﷺ صَرَفَهُ طَوَائِفُ
مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ وَجُوْهِهِ، وَحَمَلُوهُ فَوْقَ أَحْتِمَالِهِ، رَأَيْتُ مِنْ
الوَاجِبِ أَنْ أَظْهَرَ فِيهِ النَّصِيْحَةَ ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ
وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾، فَأَقُولُ:

أَعْلَمُ أَوَّلًا: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ أَنْ
نَعُوْذَ إِلَى حُكْمِهِ وَحُكْمِ نَبِيِّهِ ﷺ إِقَامَةً لَنَا عَلَى الْجَادَّةِ، كَمَا قَالَ
سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ
كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾
[النِّسَاءُ: ٥٩]، وَمِنْ حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا هُوَ ظَاهِرٌ
يُذَكِّرُ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ، كَفَرَضِ الصَّلَوَاتِ خَمْسًا وَحُرْمَةِ الزُّنَا
وَدَمِ الْمُسْلِمِ وَعِزِّهِ، وَمِنْهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَى فِقْهِ وَنَظَرٍ، وَلَا يَسْتَوِي
النَّاسُ فِي الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ؛ وَإِنَّمَا هُمْ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا حَصَّلُوا
مِنْ آتِهِ وَأَسْبَابِهِ، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ بِالرَّاسِخِينَ
الْمَتَمَكِّنِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ
مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى

أولي الأمر منهم لعِلْمِهِ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴿النِّسَاءُ: ٨٣﴾، فهم أعلمُ بحقيقته، ومن ثَمَّ فهم القادِرونَ على الإفصاح عنه والكلام فيه، ولهذا الجانب من المعرفة مردُّ العامة فيه إلى أهلِهِ العارفين به، كما قال تعالى: ﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وأما الذي يلزم عموم أهل الإسلام فإنها هو الإيثارُ بكُلِّ، عِلْمُوهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمُوهُ، وَالْعَمَلُ بِمَا عِلْمُوهُ، كما ثبت عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: لَقَدْ جَلَسْتُ أَنَا وَأَخِي مَجْلِسًا مَا أَحِبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْزُ النُّعْمِ، أَقْبَلْتُ أَنَا وَأَخِي، وَإِذَا مَشِيخَةً مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ عِنْدَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَكِرِهْنَا أَنْ نَفْرُقَ بَيْنَهُمْ، فَجَلَسْنَا حَجْرَةً، إِذْ ذَكَرُوا آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ فَتَمَارَوْا فِيهَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغَضَّبًا قَدْ أَحْمَرَّ وَجْهُهُ بِرَمِيهِمْ بِالْتُّرَابِ وَيَقُولُ: «مَهْلًا يَا قَوْمُ! هَذَا أَهْلِكَ الْأَمَمُ مِنْ قَبْلِكُمْ، بِأَخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ وَضُرِّهِمُ الْكُتُبَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ

فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ عَالِمِهِ» (١).

وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَدَّثَ مِنْ أَتْبَاعِ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَقَالَ: ﴿هُوَ
الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ
وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ
مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ،
وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا، وَمَا
يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلَ الْبَابِ ﴿ وَبَيْنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا
وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٧
- ٨].

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» رَقْمَ (٦٧٠٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ مَشْهُورٌ بِالْحُسْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو
بِْنِ الْعَاصِ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَمْرِو، كَمَا جَاءَ بَعْضُهُ وَمَعْنَاهُ
مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو.

وهذا معنى! قد جاء تقريرُهُ في هذي السَّلفِ من الصَّحابةِ
وتابعيهِمْ من الأئمَّةِ المهديينَ بواقعِ عمليٍّ أَحَسَنَ تقريرٍ، فلم
يُعَرَفْ لهم التَّكَلُّفُ فيما لم يُكَلَّفُوا به، كانوا يكرهونَ كثرةَ
المسائلِ، كما يكرهونَ الكلامَ فيما ليسَ تحتهِ عملٌ، وكانَ
أحدُهُمْ يتمنَّى لو ينجو يومَ القيامةِ بِلا حَسَنَةٍ ولا سيِّئَةٍ،
بِخِلافِ الحالِ بَعْدَ غَلَبَةِ الأهواءِ، كما هُوَ حالنا اليومَ، فإنَّا
صِرْنَا إلى أن يقولَ قائلُنَا: (نحنُ الفِرقةُ النَّاجيةُ، والطائفةُ
المنصورةُ، وأهلُ الحقِّ).

إنَّ الهوى يَرُدُّ على النَّفْسِ من طريقِ التَّأويلِ كثيرًا، يميلُ
الإنسانُ إلى الشَّيْءِ من الرِّأْيِ ليسَ عليه أماراتُ الهدى، فما
يَلْبَثُ حتَّى يوجِدَ لَهُ من نُصوصِ الكِتَابِ أو السُّنَّةِ ما ينصرُهُ،
فيقولُ: (قد دَلَّ على ذلكِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ)، وإنَّما هي في
الحقيقةِ الشُّبْهَةُ قد تعلقَ بها، وهُوَ إنَّ صَحَّ أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِشَيْءٍ من
الحقِّ فقد تَمَسَّكَ منه بِطَرَفٍ وغابَ عنه سائِرُهُ، لأنَّ عَيْنَ
الهوى لا تُبْصِرُ إلَّا ما تهوى.

والقضية التي أخذتُك عنها واحدة من تلك النماذج من النصوص التي لم يشتغل السلف من الصحابة وتابعيهم من أئمة الإسلام بتفسيرها، حديثٌ يُخبرُ عن فرقة الأئمة، نعم؛ إنَّ الحديثَ عن التفرُّقِ مُرٌّ، ولكن حينَ يسبقُ من بغضِ الناسِ أن تكونَ مثلُ تلك الأحاديثِ شعاراتٍ لدعوتهم يُمَوِّهونَ بها على الجهالِ؛ يكونُ نُصْحُ الأئمةِ بتمييزِ الهدى من الضلالِ لازماً، وفي الوقتِ الذي يُنفى فيه عن دينِ الإسلامِ ما ينسبُ المبتطلونَ من العقائدِ والمناهجِ المبتدعةِ التي لا تتصلُّ به، وما ينسبُ الكذَّابونَ إلى رسولِ الله ﷺ بما لم يتفوه به، يجبُ أن يُنفى عن دينِ الإسلامِ ما يُنسبُ إليه من المعاني الباطلة التي يعمدُ طوائفُ من الناسِ إلى إلصاقها به من خلالِ تفسيرِهم لنُصوصِهِ بما يتناسبُ مع أهوائِهِم.

وجديرٌ بالنصوصِ التي لا يستوعبُ العامةُ من المسلمينَ معانيها عندَ إيرادها أن تُكتَمَ عنهم إلا أن تُقرَنَ ببيانها المتناسقِ معَ محكماتِ النصوصِ من الكتابِ والسنةِ، ذلكَ لئلا يكذبَ اللهُ ورسولُهُ ﷺ، ويبقى تعظيمُ شعائرِ الدينِ مُستقرّاً في

نفوس أهل الإسلام لا يُفْتَنُونَ عنه بالمشابهات.

عن علي (رضي الله عنه) قال: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ،
أُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ (١).

وعن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال: مَا أَنْتَ
بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ
فِتْنَةٌ (٢).

وهذا الحديث المشار إليه من هذا النمط، حيثُ جاوزت
به طائفة من الناس لتجعل منه حكماً بين الناجين والهالكين
على وفقِ مصطلحاتٍ وألقابٍ ابتدعتها، وربما غفلَ عن ذلك
(١) أثر صحيح.

أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (١٢٧) من طريق أبي الطُّفَيْلِ
عن علي بن أبي طالب، به.

(٢) أثر صالح للاستشهاد.

أخرجه مسلم في «مقدمته» (ص: ١١) من طريق عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة، أنَّ عبد الله بن مسعود قال، به.

قُلْتُ: رجاله ثقات، لكنَّ عبيد الله لم يَسْمَعْ من عبد الله بن

مسعود.

عالمٌ فاضِلٌ فتكلَّم به بما جاء موافقاً لأهواءِ كثيرٍ من الجهَّالِ،
فصاروا يقولون: نحنُ الناجونَ وغيرُنا هلكى.

وحيثُ ينتهي الأمرُ إلى مثلِ هذه الغايةِ يكونُ جديراً
بالعلماءِ والمصلحينَ أن يَكتشفوا للنَّاسِ عن حقيقةِ ذلك،
مؤصِّلين له بالمقدماتِ الشرعيةِ الصحيحةِ والعِلْمِ القائمِ على
البرهان.

لفظ الحديث ودرجة إسناده

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:

«تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ
النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتْ أُمَّتِي
عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً».

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ أَفْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ
مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهَا فِي

النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ.

وَمِنْ شَرَطِ التَّفَرُّعِ عَلَى النَّصِّ أَنْ يَثْبُتَ نَقْلًا، فَمِنْ
الضَّرُورَةِ أَنْ نَتَبَيَّنَ نِسْبَةَ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى
ضَوْءٍ مِنْهَاجِ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ بِهَذَا الْعِلْمِ، وَقَدْ تَبَعْتُ رَوَايَاتِهِ
وَطُرُقَهُ وَالْفَاطَةَ فِي جُزْءٍ مُسْتَقِلٍّ، أَذْكَرُ هَهُنَا نَتَائِجَهُ فِي
الْخُلَاصَةِ الثَّالِيَةِ:

١ - لَمْ يُخْرِجِ الْحَدِيثَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي (صَحِيحَيْهِمَا)،
وَهَذَا لَا يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ عَدَمَ صَحَّتِهِ، لَكِنْ فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنْ
عُدُولَهَا عَنْ رَبِّهَا كَانَ لَعَلَّةً عِنْدَهُمَا فِيهِ أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَهَذِهِ النُّقْطَةُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ إِسْرَادًا عَلَى الْحَدِيثِ
بِالتَّضْعِيفِ، وَإِنَّمَا تُذَكِّرُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَوْ ثَبَّتَ فَإِنَّهُ لَا
يَبْلُغُ الْمَرْتَبَةَ الْعُلْيَا فِي الصَّحَّةِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ، كَمَا
يَجْعَلُ الْمَسَاعُ لِلتَّلْعِيلِ وَالْمُنَاقَشَةِ أَوْسَعَ مِمَّا لَوْ كَانَ فِي
«الصَّحِيحِينَ»، وَالْعِلَّةُ لَيْسَتْ مَنَعُ الْإِسْرَادَاتِ عَلَى حَدِيثِ
مَزُورٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَإِنَّمَا لِقُوَّةِ تَحْقِيقِ شَرَطِ الصَّحَّةِ فِيهِمَا

دُونَ غَيْرِهِمَا، بِهَا يُصَدِّقُ الْوَاقِعُ لَا بِمُجَرَّدِ حُسْنِ الظَّنِّ، فَإِنَّ
اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكْتُبِ الْعِصْمَةَ لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ.

عِلْمًا بِأَنَّ الشَّيْخَيْنِ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا قَدْ صَحَّحَا مِنْ
الْحَدِيثِ خَارِجَ كِتَابَيْهِمَا مَا لَا يَوْجَدُ فِيهِمَا، حَيْثُ لَمْ يَلْتَزِمَا أَنْ
يُخْرِجَا فِيهِمَا كُلَّ صَحِيحٍ عِنْدَهُمَا.

٢ - رُوِيَ حَدِيثُ الْاِفْتِرَاقِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طَرِيقِ
جَامِعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَسَانِيدَ مُتَفَاوِتَةٍ فِي دَرَجَاتِهَا، أَحْسَنُهَا عِنْدَ
النُّقَادِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١)، وَمَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ^(٢)،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٣٣٢) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٤٥٩٦) وَالتِّرْمِذِيُّ
(رَقْم: ٢٦٤٢) وَأَبْنُ مَاجَةَ (رَقْم: ٣٩٩١) وَأَبُو يَعْنَى (رَقْم: ٥٩١٠،
٥٩٧٨، ٦١١٧) وَأَبْنُ جِبَّانَ (رَقْم: ٦٢٤٧، ٦٧٣١) وَالْحَاكِمُ (رَقْم:
١٠، ٤٤١، ٤٤٢) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ،
عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا
حَدِيثٌ كَبِيرٌ فِي الْأَصُولِ» وَصَحَّحَهُ، وَكَذَا صَحَّحَهُ الشَّاطِئِيُّ فِي
«الْاِعْتِصَامِ» (٢/٦٩٨)، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ حَسَنُ الْإِسْنَادِ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/١٠٢) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٤٥٩٧) وَالدَّارِمِيُّ =

وَأَتَيْسَ بْنِ مَالِكٍ^(١)، وَرَوَايَةُ الْآخِرَيْنِ اتَّفَقَتَا عَلَى ذِكْرِ جُمْلَةٍ:
«كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجُمَاعَةُ».

وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَفِي حَدِيثِهِ:
قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»،
وَهَذَا عَنْهُمْ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَنْعُمِ الْإِفْرَاقِيِّ
رَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنَّهُ مَنكَرُ الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ^(٢)، وَقَوَاهُ بَعْضُهُمْ

= فِي «مُسْنَدِهِ» (رَقْم: ٢٤٢٣) وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ»
(٢/ ٣٣١) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٩/ ٣٧٦ - ٣٧٧) وَغَيْرُهُمْ مِنْ
طُرُقٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الْأَزْهَرِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَاذِيِّ، عَنْ أَبِي
عَامِرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُحَيٍّ الْهَوَازِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهِ.
قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ لِذَاتِهِ، إِذْ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ إِلَّا مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ
الْأَزْهَرَ كَانَ نَاصِيئًا، أَيِ يَشْتُمُّ عَلَيَّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ حَقَّقْتُ ذَلِكَ فِي
جُزْءِ «الْإِبَانَةِ» عَنْ دَرَجَةِ حَدِيثِ أَفْتَرَا فِي الْأُمَّةِ بِهَا تَخَلَّصْتُ مِنْهُ إِلَى أَنَّ
الرَّجُلَ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ.

(١) لَهُ عَنْهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ، لَا يَتَسَعُّ الْمَقَامُ لِتَفْصِيلِهَا، وَحَاصِلُ الْقَوْلِ
فِيهَا: أَنَّهَا جَمِيعًا لَا تَخْلُو مِنْ قَدْحٍ، لَكِنَّ ثَلَاثَةً مِنْهَا صَالِحَةٌ لِلْإِعْتِبَارِ، تَبْلُغُ
رَوَايَةُ أَتَيْسَ بِهَا دَرَجَةَ الْحَسَنِ لغيرِهِ، كَمَا فَصَّلْتُهُ فِي الْجُزْءِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ مِنْ طَرَفِهِ: الثَّرَمَذِيُّ (رَقْم: ٢٦٤٣) وَغَيْرُهُ مِنْ طُرُقٍ =

بهذه اللفظة برواية من حديث أنس بن مالك، جعلها شاهداً له، وما تصلح للشهادة، فهي في قوانين أهل الحديث من قبيل المنكر، وإنما تُعرف عندهم هذه اللفظة من رواية ابن أنعم المذكور^(١).

== عَنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ حَقَّقْتُ فِي الْجُزْءِ الْمَشَارِإِلَيْهِ عَدَمَ صِحَّةِ ثُبُوتِ تَحْسِينِ التَّرْمِذِيِّ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَالَّذِي ثَبَتَ فِي «الْجَامِعِ» اسْتِغْرَابُهُ لِلْحَدِيثِ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا ابْنُ أَنْعَمٍ. كَمَا ضَعَّفَهُ الْحَاكِمُ.

(١) وَقَدْ أَنْكَرَهَا الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ، فَقَالَ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ الرَّاسِبِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (٢/٢٦٢): «لَيْسَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَصْلٌ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْرِيقِيِّ»، وَقَالَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ هَذَا: «لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ».

قُلْتُ: وَهُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، إِنَّمَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَمَا لَا يُعْرَفُ لَهُ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَاتِ إِذَا رَوَاهُ مَنْ لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ، وَالْمُنْكَرُ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ.

ورواه بغض الكذابين فقلَّب مَنَّهُ وقال: «كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا وَاحِدَةً»^(١).

وله رواية اُخْتَلَفُوا فِيهَا وَالرَّاجِحُ صِحَّتُهَا، مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَقَرِّقُ أُمَّتِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَكْثَرُهَا فِتْنَةٌ عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ: يُحَرِّمُونَ الْحَلَائِلَ، وَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ»^(٢).

(١) رُكِبَ بِإِسْنَادٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَفْظُهُ بِشَايِهِ: «تَقَرِّقُ أُمَّتِي عَلَى سَبْعِينَ، أَوْ إِخْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الزَّانِقَةُ، وَهُمْ الْقَدَرِيَّةُ».

وَقَدْ حَكَمَ بَوَاضِعُهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ، وَتَفْصِيلُ تَحْقِيقِهِ فِي الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (رَقْم: ٢٧٥٥) وَالطَّبْرَانِيُّ (١٨ / ٥٠ - ٥١) وَالْحَاكِمُ (رَقْم: ٦٣٢٥، ٨٣٢٥) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ نَعِيمِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ خُرَيْزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، بِهِ.

٣ - اختلف أهل الحديث في أسانيد هذه الأحاديث سوى الرواية المقلوبة، فذهبت طائفة إلى تصحيحه بطريقه، وأخرى إلى تصحيح بعض طرقه، وأخرى إلى تحسينها، ورابعة إلى تضعيفها جميعاً ضعفاً لا يقوم معه الحديث.

فممن ذهب إلى تقوية الحديث أو بعض رواياته الثرمذي والحاكم وأبْنُ تيمية والذهبي والشاطبي والعراقي والبوصيري وأبْنُ حجر وغيرهم.

وصحح حديث أبي هريرة خاصة وليس فيه الوعيد ولا التفسير للناجية: الثرمذي وأبْنُ حبان والحاكم وغيرهم^(١).

وذهب إلى رده بالرواية المفسرة أبْنُ حزم، فقال في كتاب

قلت: وهذا حديث قد أنكروه على نعيم ظناً أنه تفرد به، والتحقيق أن نعيماً لم يتفرد به، بل تابعه عليه جماعة، وبعضهم من الثقات، فأرجع إلى تفصيل ذلك في جزء «الإبانة».

(١) وجيء ذلك تراءً مبسوطاً محالاً على مواضعه من كتب هؤلاء الأئمة في جزء «الإبانة».

«الفصل»^(١): «لا يصحُّ أصلاً من طريق الإسناد».

وتَّبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْوَزِيرِ الْبِهَاقِيُّ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ
«العواصم والقواصم»^(٢): «وَأَيَّكَ وَالْإِغْتِرَازَ بِ(كُلِّهَا هَالِكَةٌ
إِلَّا وَاحِدَةً)، فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ فَاسِدَةٌ، غَيْرُ صَحِيحَةِ الْقَاعِدَةِ، لَا
يُؤَمِّنُ أَنْ تَكُونَ مِنْ دَسَائِسِ الْمَلَا حِدَةِ، وَعَنْ أَبِي حَزْمٍ: إِنَّهَا
مَوْضُوعَةٌ، غَيْرُ مَوْقُوفَةٍ وَلَا مَرْفُوعَةٍ».

وَقَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ^(٣): «وَفِي سَنَدِهِ نَاصِبِيٌّ
فَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ» ثُمَّ أَشَارَ إِلَى حَدِيثِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَوْفِ
بْنِ مَالِكٍ وَأَنَسٍ وَقَالَ: «وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ،
وَلِذَلِكَ لَمْ يُخْرِجِ الشَّيْخَانِ شَيْئاً مِنْهَا، وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ مِنْهَا
حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، وَلَيْسَ
فِيهِ: (كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ) وَعَنْ أَبِي حَزْمٍ: أَنَّ هَذِهِ
الزِّيَادَةُ مَوْضُوعَةٌ، ذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» يَعْنِي أَبُو

(١) ٢٩٢/٣.

(٢) ١٨٦/١.

(٣) العواصم والقواصم (١٧٠/٣).

وكذا قال الشوكاني في «تفسيره»^(١): «أما زيادة كونها في النار إلا واحدة فقد ضعفها جماعة من المحدثين، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة».

والذي له اشتغال بعلم الحديث وأطلاع على الأسانيد يلاحظ أنها في هذا الحديث لا تبلغ الوضع والطرح، نعم؛ ليس فيها إسناد يخلو من مغمز، لكن؛ ليس كل مغمز يسقط بالرواية، وطرق هذا الحديث كما تبين لي بالدراسة المفصلة لرواياته وأسانيده منها جملة صالحة، بل منها ما تقتضي القواعد قبوله لذاته كحديث معاوية وأبي هريرة، وأدنى ما يقال أن طرق هذا الحديث يشد بعضها بعضاً، ويرقى إلى الصحة كما مأل إليه غير واحد من العلماء^(٢).

(١) فتح القدير ٥٩/٢.

(٢) كابن تيمية في «منهاج السنة» (٥/٢٤٩) وتلميذه ابن كثير في «تفسيره» (٢/٨٧) والشيخ صالح بن مهدي المقبل في «العلم الشامخ» (ص: ٢٦٩)، وغيرهم.

فحاصل القول:

أن الحديث ثابت من جهة الرواية.

وبقي استشكالٌ مثني، والذي ردّه أبْنُ الوَزيزِ ومَنْ وافقه لأجله.

وبيان ذلك أن قالوا:

هذه الأمة المحمدية جعل لها من الفضائل والمناقب ما رفعها الله به على غيرها من الأمم في الدنيا والآخرة، فهي:

١ - أمةٌ مرحومةٌ، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «أمتي هذه أمةٌ مرحومةٌ، ليسَ عليها عذابٌ في الآخرة، عذابُها في الدنيا الفتنُ والزلازلُ والقَتْلُ»^(١).

(١) حديث صحيح.

أخرجه أحمدُ (٤/ ٤١٠، ٤١٨) وأبو داودَ (رقم: ٤٢٧٨) وعبدُ بنُ حميدٍ (رقم: ٥٣٦) والبرزّاءُ (رقم: ٣٠٩٩) والحاكِمُ (رقم: ٨٣٧٢) والبيهقيُّ في «الشَّعب» (رقم: ٩٧٩٩) والقُضاعيُّ في «مسند الشَّهاب» (رقم: ٩٦٩) من طُرُقٍ عنِ المسعوديِّ، عن سَعِيدِ بنِ أَبِي بَرْدَةَ، عن أبيهِ، عن أبي موسى الأشعريِّ، قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ، به.

قُلْتُ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ كَثِيرٌ بْنُ هِشَامٍ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَأَبُو النَّظَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَهَؤُلَاءِ جَمِيعاً ثِقَاتٌ، وَالْمَسْعُودِيُّ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثِقَةٌ كَذَلِكَ، لَكِنَّهُ اخْتَلَطَ، وَحَدِيثُهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ صَحِيحٌ، وَبَعْدَهُ ضَعِيفٌ، وَقَدْ تَمَيَّزَ فِي هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ أَنَّ مُعَاذاً سَمِعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، وَكَانَ بَصِيراً بِهِ، أَمَّا الْآخَرُونَ فَيَزِيدُ وَأَبُو النَّظَرِ نَصَّ الْحَفَظُ عَلَى أَنَّ سَمَاعَهُمَا مِنْهُ كَانَ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ، وَكَثِيرٌ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ فِي سَمَاعِهِ شَيْئاً، لَكِنْ ذَكَرُوا أَنَّ مَنْ سَمِعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ بَعْدَ أَنْ قَدِمَ بَغْدَادَ فَسَمَاعُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَكَثِيرٌ إِنَّمَا نَزَلَ بَغْدَادَ، فَيُظْهِرُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ بِهَا، لَكِنْ هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِفَادِحٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَهُمْ تَابَعُوا مُعَاذاً، وَهُوَ صَحِيحُ الرَّوَايَةِ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ.

وَلَمْ يَتَّفَرَّدْ بِهِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، إِنَّمَا تَابَعَهُ:

١ - الْبَخْتَرِيُّ بْنُ الْمُخْتَارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ وَأَبَا بَرْدَةَ يُحَدِّثَانِ عَنْ أَبِيهِمَا (يَعْنِي أَبَا مُوسَى)، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِهِ نَحْوَهُ.
أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (رَقْم: ٣٠٩٠) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْقُضَاعِيُّ (رَقْم: ٩٦٨) - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْبَخْتَرِيُّ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، الْبَخْتَرِيُّ هَذَا هُوَ ابْنُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، رَوَى عَنْهُ =

٢ - وَأَفْضَلُ مِنْ أُمَّةِ الْكِتَابَيْنِ قَبْلَهَا، بِنُصُوصٍ مُتَوَاتِرَةٍ
مَقْطُوعٍ بِهَا^(١).

= شُعْبَةُ وَوَكَيْعٌ، قَالَ وَكَيْعٌ: «ثِقَةٌ»، وَهُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ.

٢ - حَزْمَةُ بْنُ قَبِيصٍ، عَنْ أَبِي بُرْكَدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْنَى (رَقْم: ٧٢٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا
بُحَيْصُ بْنُ يَمَانٍ، حَدَّثَنَا حَزْمَةُ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَرُويَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَلَا يَصُحُّ عَنْهُ.

(١) وَهَذَا مَعْنَى: قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي مَوَاضِعَ عِدَّةٍ، مِنْهَا قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ١١٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَكَلِمَلكَ جَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ الْآيَةُ
[البقرة: ١٤٣].

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَنُصُوصُهَا لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَضَرِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ حُمَلَاءَ،
فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيَارِاطٍ قِيَارِاطٍ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ
إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيَارِاطٍ قِيَارِاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ
النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيَارِاطٍ قِيَارِاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ =

٣- ومع أنها في الأمم كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود إلا أنها يرجى أن تكون نصف أهل الجنة^(١).

= نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فاتكم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا لكم الأجر مرتين، فعصبت اليهود والنصارى؛ فقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاء، قال الله: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فإنه فضلي أعطيه من شئت، أخرجه البخاري (رقم: ٣٢٧٢ وفي مواضع أخرى) وغيره.

٢- وعن معاوية بن حيدة (رضي الله عنه)، أنه سمع النبي ﷺ يقول في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال: «إنكم تيمنون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله» أخرجه الترمذي (رقم: ٣٠٠٤) وغيره بإسناد جيد، وقال الترمذي: «حديث حسن».

(١) كما في حديث عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال:

«كنا مع النبي ﷺ في قبّة فقال: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟» قلنا: نعم، قال: «أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟» قلنا: نعم، قال: «أترضون أن تكونوا شطر أهل الجنة؟» قلنا: نعم، قال: «والذي نفس محمد بيده، إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، وما أنتم في أهل الشرك»

٤ - وقد تجاوزَ اللهَ لها عن الخطي والنسيان^(١).

= إلّا كالشُعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشُعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٦١٦٣) وَمُسْلِمٌ (رقم: ٢٢١).

(١) كَمَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، قَالَ: فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرُّكْبِ فَقَالُوا: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، كُلفنا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نَطِيقُ: الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْجِهَادَ وَالصَّدَقَةَ، وَقَدْ أَنْزَلْتَ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةَ وَلَا تُطِيقُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؟ بَلَى قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ» فَلَمَّا أَقْرَأَهَا الْقَوْمُ ذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي إِثْرِهَا: ﴿أَمَرَ الرُّسُولُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ، كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، لَا تَفَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَقَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ، رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قَالَ: نَعَمْ، ﴿رَبَّنَا =

٥ - ورفع عنها الإضرَ والأغلالَ التي كانت على من قبلها^(١).

٦ - ويكفي في علو منزلتها وقدرها أن نبيها ﷺ أفصل

= وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إضرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴿ قَالَ: نَعَمْ، ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴿ قَالَ: نَعَمْ، ﴿ وَأَغْفُ عَنَّا وَأَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿ قَالَ: نَعَمْ.

وصحَّ من حديث أبي عباس (رضي الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتُخْرِهُوا عَلَيْهِ».

أخرجه أبو جَبَّانَ في «صحيحه» (رقم: ٧٢١٩) والحاكِمُ (رقم: ٢٨٠١) وغيرهما من طريق الأوزاعي، عَنْ عطاء بن أبي رباح، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ، بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ».

قُلْتُ: إسناده صحيح.

وهذا معنى مقطوع به في غير حديث عن رسول الله ﷺ.

(١) كما ذكر الله تعالى في صفة نبيه ﷺ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِضْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٧]، وكما في الحديث المتقدم ذكره في التعليق السابق في الآيات الثلاث من آخر سورة البقرة، كما أن شواهد في السنة كثيرة.

فكيف يصحُّ مع هذا أن تكون أُمَّةٌ زائدةٌ في فُرْقَتِها ومن
ثمَّ في عقوبَتِها على من هو دونها في الفضلِ والمنزلةِ؟

وهذا التعليلُ من جهةِ المعنى متَّجهٌ قويٌّ لو لم يجدِ النصُّ
جواباً متناسِقاً مع هذه القضيةِ المسلَّمةِ، فإنَّ فَقْدَ جواباً كانَ
بهذا المعنى المعارِضِ للمسلَّاتِ فاسِداً ويصحُّ به مذهبٌ من
رَدِّه، ويَحْمَلُ حينئذٍ مذهبُ مصحِّحِهِ على مراعاتِهِم الإسنادَ
دونَ المتنِ، علماً بأنَّ هذا التَّصوُّرَ عن نقادِ أهلِ الحديثِ غيرُ
مُسَلِّمٍ، فالمنصِّفُ المطلِّعُ على منهاجِهِم يرى أنَّ أخصَّ علومِ
الحديثِ؛ الَّذي هو علمُ الجرحِ والتَّعْدِيلِ؛ قائمٌ على نقدِ
المتونِ، فإنَّهم يميِّزونَ حِفْظَ الرَّأْيِ وإتقانه بمقدارِ ما يرويه

(١) وهذا معنى قد تواترَتْ فيه الأدلَّةُ التي تفوقُ الحَضَرَ، فهو ﷺ
الشَّهيدُ على أُمَّتِهِ والأَمَمُ قَبْلُهَا، وجميعُ الرُّسالاتِ قَبْلَهُ كَانَتْ خَاصَّةً
وكانتْ رسالتُهُ عامَّةً إلى جميعِ النَّاسِ، وهو صاحبُ المقامِ المحمودِ
صاحبُ الشُّفَاعَةِ العُظْمَى، وَسَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يُفْتَحُ
لَهُ بَابُ الْجَنَّةِ، ﷺ.

من المعروف الذي يتوافق مع الأصول الصحيحة والروايات المحفوظة، وليس هذا موضع الاستدلال لهذه القضية، إنما الذي يهمنا هنا هو أن مصير نقاد الحديث إلى القول بثبوت الإسناد يتضمن الحكم بثبوت المتن، ويُحال ما قد يظهر من التعارض إلى تفسير الراسخين في العلم له، وما يبدو تعارضه لك لا يلزم منه ثبوت تعارضه في نفس الأمر، فالله عز وجل يقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وهذا في الجملة مسلك خطير يحتاج الكلام فيه إلى حيلة شديدة، فإن الإنسان قد يصير به إلى رد نصوص الكتاب والسنة ولا مُسْتَدَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا الْهَوَىٰ.

وما نحنُ بصددِهِ؛ عَلِمْنَا أَنَّ القَوَاعِدَ الحديثية المعتمدة عند أهل الاختصاص لا تَرْفُضُ قَبُولَهُ مِنْ جِهَةِ الإسناد، وحيثُ كَانَ الأمرُ كَذَلِكَ فالواجبُ البَحْثُ عَنْ جَوَابِ صَاحِبِ لَدَلَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ يتوافق مع القضية المذكورة المقطوع بها، فلتأمل ذلك في بحث متجرد والله المستعان، فإليك..

تحرير

محل الاستشكال في معنى الحديث وجوابه

الاستشكال في هذا الحديث منحصر عند متقديه في

قضيئين:

الأول: استحقات جميع الفرق للنار إلا فرقة واحدة.

والثانية: زيادة هذه الأمة في أفتراقها على اليهود

والنصارى.

وإنما وقع استشكاله في هاتين القضيتين من أجل ما تقدم

ذكره في فضل هذه الأمة وتقدمها على الأمم قبلها.

والتحقيق؛ أن الإشكال إنما يرد إذا حملنا الحديث على

النزول بهذه الأمة لتكون بعد الأمم في الفضل والمنزلة

والنجا في الآخرة، وهذا ليس بلازم لأمرين:

١ - إن الفرقة عند أهل اللسان تطلق على الطائفة من

الناس قلت أو كثرت، فلا تعني كثرة عدد الفرق كثرة

أفرادها.

٢ - أَمْتِنَاغُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ مَا سَبَقَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ لَهُذه
الْأُمَّةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَهَا فِي الْجَنَّةِ.

فَمِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلَائِقُ رَأْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ يُعَذَّبُونَ فِي
النَّارِ^(١)، وَمِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَلْحَقُ بِعِبَادِ الْأَوْتَانِ^(٢)، وَمِنْهَا

(١) كَمَا فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي رُؤْيَا رَأَاهَا
النَّبِيُّ ﷺ، أَرَى فِيهَا النَّارَ وَنَاسًا فِيهَا يُعَذَّبُونَ، مِنْهُمْ: كَذَّابٌ يَكْذِبُ
الْكَلْبَةَ تَبْلُغُ الْأَفَاقَ، وَرَجُلٌ أَوَى الْقُرْآنَ فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فِي
النَّهَارِ، وَالزَّانَاةُ وَالزَّوَانِي، وَآكِلُ الرُّبَا، وَمَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ قَائِمٌ عَلَى النَّارِ
يُوقِدُهَا، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ مَهِيْبٍ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ١٣٢٠، ٦٦٤٠).

وكَذَلِكَ وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَسَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَى رُؤْيَا
سَمِعَ فِيهَا عَوَاءَ أَهْلِ النَّارِ وَرَأَى أَصْنَافًا مِنْهُمْ يُعَذَّبُونَ، فِيهِمْ: الَّذِينَ
يُطْطَرُونَ قَبْلَ نَحْلَةٍ صَوْمِهِمْ، وَالزَّانُونَ وَالزَّوَانِي، وَاللَّائِي يَمْنَعْنَ
أَوْلَادَهُنَّ الْبَاتِنَ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (رَقْم: ١٩٨٦) وَعَنْهُ أَبُو جَبَّانٍ
(رَقْم: ٧٤٩١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) كَمَا فِي حَدِيثِ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ:

مُنافِقُونَ^(١)، ومنها طوائفٌ تَخْرُجُ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ بَعْدَ أَنْ تَصْلَاهَا، وطوائفٌ تَخْرُجُ مِنَ النَّارِ بِحَسَنَاتٍ وَتَوْحِيدٍ^(٢)،

«لَا تَقْرَأُ السَّاعَةُ حَتَّى تَلْحَقَ قِبَائِلُ مَنْ أُمِّي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى يَتَعَبَّدُوا الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمِّي ثَلَاثُونَ كَذَّابُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي». أخرجه الترمذي (رقم: ٢٢٢٠) وقال: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ.

(١) وهذا واضحٌ في كتابِ اللَّهِ تعالى، فقد أُنْزِلَ فِيهِمْ قُرْآنًا كَثِيرًا، مِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنْ حَوْلِكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ، وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ، لَا تَعْلَمُهُمْ؛ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١].

(٢) والأحاديثُ في ذَلِكَ كثيرةٌ متواترةٌ في ميزانِ النَّقْدِ الحديثيِّ في الشَّفَاعَةِ الْعَظِيمِ لِنَبِيِّنَا ﷺ، وفي شَفَاعَاتٍ غَيْرِهِ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَمِمَّا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ وَهُوَ يَذْكُرُ الْوُرُودَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاسَدَةً لِلَّهِ فِي اسْتِفْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَخَوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا! كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيُحْجُونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَتَحْرَمُ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْنَا بِهِ، فَيَقُولُ: =

والتَّاجِي مِنْهَا الَّذِي لَا تَمُتُهُ النَّارُ مِنْ اسْتَوْفَى تَحْقِيقِ أَسْبَابِ
النَّجَاةِ فِي الدَّارِ الدُّنْيَا.

فَإِذَا صَحَّ تَصَوُّرُ أَنَّ الْفِرْقَةَ مَجْرَدُ الْعَدَدِ مِنَ النَّاسِ بِخُرُجِ
عَنِ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ قِلَّةٌ وَلَا كَثَرَةٌ، وَأَنَّ فِي الْأُمَّةِ
نَاجِينَ وَمُعَذِّبِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، زَالَ بِذَلِكَ الْاِسْتِشْكَالُ الْمَذْكُورُ.

نَعَمْ؛ رَبَّنَا يَبْقَى الْاِسْتِشْكَالُ حِينَ يُجْرَى الْحَدِيثُ عَلَى
تَفْسِيرِ طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ حَجَّرَتْ وَاسِعَاءً، فَجَعَلَتْ جَمِيعَ مَنْ

= أَرْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ،
فِيخْرِجُوهُ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَلِدْ فِيهَا أَحَدًا يَمُنْ أَمْرَتَنَا،
ثُمَّ يَقُولُ: أَرْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نَصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ
فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُوهُ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَلِدْ فِيهَا يَمُنْ
أَمْرَتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: أَرْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ
خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُوهُ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَلِدْ فِيهَا
خَيْرًا، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ
الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَزْهَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ
مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٧٠٠٢) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ١٨٣).

لَيْسَ عَلَى طَرِيقِهَا الَّذِي أَصْطَلَحَتْهُ لِنَفْسِهَا هَالِكًا، وَمَنْ جَرَى
عَلَى وَفَاقِهَا نَاجِيًا.

وهذا تفسيرٌ خطيرٌ، بل ضلالٌ كبيرٌ؛ ربّما جرّ أصحابه إلى
أن يُلْحَقُوا بِتِلْكَ الْفِرْقِ، فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «إِذَا
قَالَ الرَّجُلُ هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ»^(١)، وَيُقَالُ فِيهِ
«أَهْلَكَهُمْ» قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «فَمَنْ فَتَحَهَا كَانَتْ فِعْلًا مَاضِيًا،
وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْغَالِيْنَ الَّذِينَ يُؤَيِّسُونَ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ
يَقُولُونَ: هَلَكَ النَّاسُ، أَي: أَسْتَوْجِبُوا النَّارَ بِسُوءِ أَصْحَابِهِمْ، فَإِذَا
قَالَ الرَّجُلُ ذَلِكَ فَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَهُ لَهُمْ لَا اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ هُوَ
الَّذِي لَمَّا قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ وَأَيَّسَهُمْ حَلَّاهُمْ عَلَى تَرْكِ الطَّاعَةِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْم: ٢٦٢٣) مِنْ طَرِيقِ شَيْبَلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُرَيْزَةَ، بِهِ.
وَهُوَ عِنْدَ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢/ ٩٨٤).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٤٩٨٣) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَذَكَرَ بَعْدَهُ
عَنْ مَالِكٍ قَالَ: «إِذَا قَالَ ذَلِكَ تَحَرُّنَا لِمَا يَرَى فِي النَّاسِ (يَعْنِي فِي أَمْرِ
دِينِهِمْ) فَلَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَإِذَا قَالَ ذَلِكَ عُنْجِيًا بِنَفْسِهِ وَتَصَاغُرًا لِلنَّاسِ
فَهُوَ الْمَكْرُوهُ الَّذِي تُبَيِّحُهُ».

والانهاك في المعاصي، فهو الذي أوقعَهُم في الهلاك، وأما الضمُّ فمعناه: أنه إذا قالَ لهم ذلك فهو اهلكُهُم، أي أكثرُهُم هلاكاً، وهو الرُّجُل يولعُ بعَيْبِ النَّاسِ وَيَذْهَبُ بِنَفْسِهِ عَجَباً وَيَرَى لَهُ عَلَيْهِمْ فَضْلاً^(١).

وأما وقوعُ الافتراقِ في هذه الأُمَّةِ تَبَعاً لِلْأَمَمِ قَبْلَهَا فَسَهْلٌ تَصَوُّرُهُ فِي النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ وَالْوَاقِعِ فِي تَارِيخِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

أما النُّصُوصُ، فمن أبرزها حديثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شِبْرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟»^(٢).

(١) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٥ / ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٣٢٦٩، ٦٨٨٩) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٢٦٦٩) مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، بِهِ. وَكُنَّا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٦٨٨٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) يَقُولُ: «لَمْ يَكُنْ فِي
بَنِي إِسْرَائِيلَ شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ فِيكُمْ» (١).

وَعَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُذَيْفَةَ (يَعْنِي ابْنَ
الْيَمَانِ) فَذَكَرُوا: «وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْكَافِرُونَ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِنَّمَا هَذَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ،
فَقَالَ حُذَيْفَةُ: نَعَمْ الْإِخْوَةُ لَكُمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِنْ كَانَ لَكُمْ الْحُلُوفُ
وَلَهُمُ الْمَرْءُ، كَلًّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ حَتَّى تُتَخَذِيَ السُّنَّةُ بِالسُّنَّةِ
حَذَوِ الْقُلْدَةَ بِالْقُلْدَةِ (٢).

(١) أثر حسن.

أَخْرَجَهُ ابْنُ نَضَرٍ فِي «السُّنَّةِ» (رَقْم: ٦٧) مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي
الْمَغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.
قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) أثر صحيح.

أَخْرَجَهُ ابْنُ نَضَرٍ (رَقْم: ٦٧) وَالْحَاكِمُ (رَقْم: ٣٢١٨) مِنْ طَرِيقِ
جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، بِهِ.
قَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ».
قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وتاريخ هذه الأمة شاهدٌ بحُصول التفرُّقِ فيها، قل إن شئت: في كُلِّ شيء، فكم هي تلك العقائد والسلوكيات والانتهاات والحزبيات الخارجة عن الصراط المستقيم في المتسيين إلى الإسلام؟ وكم نَحَرَتْ في صَفِّ الأمة ولم تَزَلْ؟ أسماء وألقاب لا يُخصيها إلا الله تعالى، فكيف يصح لأحد وهو يرى هذا الواقع ويعلمه أن يدَّعي التعارض بين خبر المصطفى ﷺ وهذا الواقع، وما هو إلا شاهدٌ صدق عليه؟

فإذا تبينَ هذا أُنْذِفَ الاستشكال في معنى هذا الحديث وأنكشَفَ عن موافقة للحقائق، وهكذا الشأن في الخبر يُعرف له أصلٌ عن رسول الله ﷺ لا يجوز رده ما دام قد ثبت من

= وأخرجهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ في «تفسيره» (١/ ١٩١) وأَبْنُ جَرِيرٍ (٦/ ٢٥٣) من طريقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْبَحْثَرِيِّ، عَنْ حُدَيْفَةَ، بِنَحْوِهِ.

قُلْتُ: وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ، أَبُو الْبَحْثَرِيِّ وَأَسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حُدَيْفَةَ.

و(الْقُدَّة) هِيَ رِيشَةُ السَّهْمِ، وَ(حَذَوِ الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ) قَالَ فِي «النَّهْجَةِ» (٤/ ٢٨): «يُضْرَبُ مَثَلًا لِلشَّيْئَيْنِ يَسْتَرِيانِ وَلَا يَتَقَاوَنَانِ».

جَهَةِ الْإِسْنَادِ، وَكَانَ ثُبُوتُ الْإِسْنَادِ عَلَامَةً عَلَى اسْتِقَامَةِ مَعْنَاهُ.
وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ) قَالَ:

إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، فَظَنُّوا بِهِ الَّذِي هُوَ
أَهْيَا وَأَهْدَاهُ وَأَنْقَاهُ^(١).

أَيُّ: ظَنُّوا بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَحْسَنُ هَيْئَةً
وَأَهْدَى سَبِيلًا وَأَبْعَدُ عَنِ الْبَاطِلِ وَالتُّهْمَةِ، وَالْمَفْهُومُ: لَا تَظَنُّوا
ضِدَّ ذَلِكَ إِنْ ظَنَنْتُمْ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغُوا حَقِيقَتَهُ وَمَعْنَاهُ، فَإِنَّ حَدِيثَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ مِنْ سَوْءِ ظَنِّكُمْ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا عِنْدَ ثُبُوتِ النِّقْلِ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي هَذَا
الْحَدِيثِ.

(١) أثر صحيح.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (رَقْم: ٩٨٦ وَمَوَاضِعَ أُخْرَى) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ
مُرَّةَ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، بِهِ.
قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وقفات في تفسير الحديث

الوقف الأول

الافتراق حقيقة واقعة والجماعة هي المخرج

الحديث - بلا شك - خبرٌ عن أمرٍ مُستقبلٍ، وهو حصولُ الافتراقِ في هذه الأمة، فأشعرَ بالتحذيرِ منه مع الدلالة على المخرج، وهو الاعتصامُ بالجماعة.

وهذه حقيقةٌ يُقرُّها القرآنُ في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وحدَرَ منها النبي ﷺ في الأحاديثِ الصحيحةِ المعروفةِ كذلك ودلَّ على طريقِ العِصْمَةِ، فمن ذلك الحديث الذي

رواه العرياض بن سارية (رضي الله عنه) قال: صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعظَنَا موعظةً بليغةً، ذرقت منها العيونُ وَوَجِلَتْ منها القلوبُ، فقال قائلٌ: يا رسولَ الله، كأنَّ هذه موعظةٌ مودِّعٌ، فماذا تُعهدُ إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن كانَ عبداً حبشياً، فإنه من يَعْشَ منكم بعدي فسيَرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُتِّي وسُنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المَهديينَ، فتمسَّكوا بها وعَضُّوا عليها بالنَّواجِدِ، وإياكم ومحدثاتِ الأمور؛ فإنَّ كُلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»^(١).

فهذا المعنى الذي جاء به حَدِيثُ الافتراقِ لم ينفِرد به، بل هو من المعاني المسلَّمةِ المقطوعِ بها من دينِ الإسلامِ.

(١) حديث صحيح مشهور.

أخرجه أحمد (٤/ ١٢٧) وأبو داود (رقم: ٤٦٠٧) والترمذي (رقم: ٢٦٧٨) وأبو ماجه (رقم: ٤٢ - ٤٤) وغيرهم من طُرُقٍ عَنِ العرياض بن سارية، به.
قال الترمذي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الوقفه الثانية

جميع الفرق المشار إليها من المسلمين

في جميع ألفاظ الحديث نسبة الافتراق إلى الأمة معرفة
بالإضافة إلى باء المتكلم: «أمتي»، وفيه دليل على بقاء جميع
المفترقين تحت اسم الإسلام، ولو تبعت عامة الأحاديث
التي ذكر فيها لفظ الأمة بصيغة (أمتي) غير حديث الافتراق
وجذت المراد بها أمة الإسلام، وما يقوله بعض الناس من أن
الأمة أمتان: (أمة دعوة، وأمة إجابة)، فليس قوله في تفسير
قوله ﷺ في الأحاديث الكثيرة: «أمتي»، فإنه لم ينسب إلى
نفسه غير أمة الإجابة والدخول في الملّة، وأمّا أمة الدعوة
فيتنزل على مثل قوله ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع
بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن
بألذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»^(١)، وكذلك إنما

(١) حديث صحيح.

أخرجه مسلم (رقم: ١٥٣) من حديث أبي هريرة، به.

فَهَمْنَا هُنَا أَنَّهَا أُمَّةٌ دَعْوَةٌ لَا أُمَّةٌ إِجَابَةٌ بِقَرِينَةٍ فِي النَّصِّ، وَهِيَ «يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ»، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ الْأَصْلُ أُمَّةٌ الْإِجَابَةُ، وَلَيْسَ يُشَكِّلُ عَلَى هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ كَذَّابُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ»^(١)، فَلَيْسَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَنَبِّئِينَ مِنْ أُمَّتِهِ ﷺ وَإِنْ خَرَجُوا فِيهِمْ.

يَقُولُ الْإِمَامُ اللُّغَوِيُّ الْفَقِيهُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثِ الْاِفْتِرَاقِ: «فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْفِرَقَ كُلَّهَا غَيْرُ خَارِجَةٍ مِنَ الدِّينِ، إِذْ قَدْ جَعَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ كُلُّهُمْ مِنْ أُمَّتِهِ»^(٢).

وَهَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو نُعَيْمَةَ: «وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُخْرِجَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ، بَلْ جَعَلَهُمْ مِنْ أُمَّتِهِ»^(٣).

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِيْمَنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (ص: ٣٤ - ٣٥).

(٢) معالم الشُّنن (٧/ ٤).

(٣) منهاج السُّنَّة (٥/ ٢٤١).

وقال الإمام المحقق أبو إسحاق الشاطبي: «ليس في النصوص الشرعية ما يدلُّ دلالة قطعية على خروجهم عن الإسلام، والأصل بقاءه حتى يدلَّ دليل على خلافه، وإذا قلنا بتكفيرهم فليسوا إذاً من تلك الفرق، بل الفرق من لم تؤدِّهم بدعتهم إلى الكفر، وإنما أبقت عليهم من أوصاف الإسلام ما دخلوا به في أهله، والأمر بالقتل في حديث الخوارج لا يدلُّ على الكفر، إذ للقتل أسباب غير الكفر؛ كقتل المحارب والفتنة الباغية بغير تأويل وما أشبه ذلك، فالحق أن لا يُحكَم بكفر من هذا سبيله، وبهذا كله يتبيَّن أن التعيين في دخولهم تحت مقتضى الحديث صعبٌ وأنه أمرٌ اجتهاديٌّ لا قطع فيه إلا ما دلَّ عليه الدليل القاطع للعذر، وما أعزَّ وجود مثله»^(١).

وهذا كلامٌ ظاهرٌ الدلالة على المراد منه بنفسه مُعْنَى عَنِ التَّعْلِيْقِ.

(١) المرافقات ٤ / ١٩٣ - ١٩٤.

الوقفه الثالثة

الحديث لم يعين المقتربين من الجماعة

تفسيرُ الفِرَقِ إجمالاً ظاهرٌ من نفس الحديث، وهي ما قابلَ الجماعة، ولكن أسْشَكِلَ القولُ في تعيينها، فالسَّلَفُ من الصَّحابةِ مَن رُوِيَ عنهم هذا الحديث، أو تابعيهم في قرونِ الخيرية^(١) لم يُفسِّروا ولم يُعيِّنوا من يندرج تحت هذا الحديث

(١) وهي التي عنى النبي ﷺ بقوله:

«خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَحْيَى قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ بيمينه، ويمينه شهادة^(٢)».

أخرجه البخاري (رقم: ٢٥٠٩، ٣٤٥١، ٦٠٦٥، ٦٢٨٢)

ومسلم (رقم: ٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود.

وفي لفظ مسلم: «خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ يَلُونِي» الحديث نحوه.

وعند مسلم (رقم: ٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة قال: قال:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ يُعِشْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَذْكَرَ الثَّالِثِ أَمْ لَا «ثُمَّ يَخْلُفُ قَوْمٌ يُحِبُّونَ السَّيِّئَةَ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا».

وهذا حديث متواتر عن رسول الله ﷺ، رواه عنه جماعة كثيرة من =

من الطوائف الخارجة عن الصراط المستقيم ممن يتسبب إلى الإسلام كالخوارج والرافضة والقدريّة ونحوهم، وهذه كُتِبَ الرواية والآثار وخاصة تلك التي تعني بنقل مقالات السلف

= أصحابه.

وهي فائدة عزيزة في تفسير (القرن) في هذا الحديث:

قال ابن الأثير: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم» يعني الصحابة والتابعين، والقرن: أهل كل زمان، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كل زمان، مأخوذ من الاقتران، وكأنه المقدار الذي يقرن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم (النهاية: ٤ / ٥١)، ثم إن الناس اصطَلَحَت مقادير مختلفة للقرن بمعنى الزمان كقولهم: (هو أربعون سنة، أو ثمانون، أو مئة) عامتها ليست مُرادَة في حديث النبي ﷺ، إنما المراد أهل الزمان المعين، ويجدير بالملاحظة أنه المعنى الذي استعمله القرآن للقرن، وعليه فمعناه في الحديث: طبقة الصحابة، ثم طبقة التابعين، ثم طبقة أتباع التابعين، وهي القرون المفضلة، ونهايتها على التخصيص أو آخر المئة الثانية، حيث موت من بقي من أتباع التابعين، كسفيان بن عيينة وطبقته.

وفي هذا تحريز أطول من هذا لا يتحملة المقام، وفيه إيصال لظن كثيرين أن القرن في الحديث هو المئة سنة.

بالإسناد الثابت لم تحفظ لنا قولاً ولو لواحد فيه تعيين واحدة من تلك الفرق المشار إليها في هذا الحديث، وهذا في الحقيقة هو المتمشي مع منهاجهم في الوقوف عند النصوص، خاصة نصوص الوعيد التي يعود تأويلها إلى الله عز وجل^(١).

(١) وأقدم من نقل عنه أنه فسر الفرق وعيها في هذا الحديث، هو يوسف بن أسباط الزاهد، فذكر أبو حاتم الرازي قال: حدثنا المسيب بن واضح السلمي الحمصي، قال:

أتيت يوسف بن أسباط فسلمت عليه وأتسببت إليه وقلت له: يا أبا محمد، إنك بينة أسلاف العلم الماضين، وإنك إمام سنة، وأنت على من لقيتك حجة، ولم أتك لسمع الأحاديث ولكن لأسألك عن تفسيرها، وقد جاء هذا الحديث عن النبي ﷺ: «إن بني إسرائيل أفترقوا على إحدئ وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة» فأخبرني من هذه الفرق حتى أتوقاها، فقال لي: أصلها أربعة: القدرية، والمرجئة، والشيعة وهم الروافض، والخوارج، فثماني عشرة فرقة في القدرية، وثمان عشرة في المرجئة، وثمان عشرة في الخوارج، وثمان عشرة في الشيعة.

أخرج هذه الرواية: ابن بطّة في «الإبانة» (رقم: ٢٧٧).

كما أخرجها الأجرى في «الشريعة» (رقم: ٢٠) قال: حدثنا أبو =

= بخر بن أبي داود قال: حَدَّثَنَا الْمُسَيْبُ بْنُ وَاصِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَوْسُفَ
بْنَ أَشْبَاطٍ يَقُولُ:

أَصُولُ الْبَدْعِ أَرْبَعَةٌ: الزَّوَالِصُّ، وَالْخَوَارِجُ، وَالْقَدَرِيُّ، وَالْمُرْجِيُّ،
فَمِنْ تَشَعُّبِ كُلِّ فِرْقَةٍ ثَمَانِ عَشْرَةَ طَائِفَةً، فَبَيْنَكَ اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِرْقَةً،
وَالثَّلَاثَةُ وَالسَّبْعُونَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّهَا النَّاجِيَةُ.

قُلْتُ: الْمُسَيْبُ بْنُ وَاصِحٍ كَثِيرُ الْوَهْمِ وَالغَلْطِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ،
وَشَيْخُهُ يَوْسُفُ قَرِيبٌ مِنْهُ، عَلَى أَنَّهُ يَنْسَبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَبَقَةِ تَبِعِ أَتْبَاعِ
التَّابِعِينَ، أَوْ أَوَاخِرِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، لَوْ تَبَيَّنَتْ إِلَيْهِ الرُّوَايَةُ.

وَرُبَّمَا يَنْسَبُ مَا ذَكَرَهُ يَوْسُفُ رَوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ،
وَقَدْ أَذْرَكَ الْقَرْنَ الْأَخِيرَ مِنْ قُرُونِ الْخَيْرِيَّةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَعْلُقْ مَا قَالَهُ هُنَا
الْحَدِيثِ وَهُوَ بَيْتُ الْقَصِيدِ، كَمَا أَنَّهُ خَالَفَ يَوْسُفَ فِي قِسْمَةِ مَا ذَكَرَ، بِمَا
يَدُلُّكَ عَلَى أَيِّ تَقْدِيرٍ أَنَّ ذَلِكَ التَّفْسِيرَ كَانَ رَأْيًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا رَأَاهُ
مِنْ مُخَالَفَةِ هَذِهِ الطَّرَائِفِ لِسَبِيلِ الْجَمَاعَةِ.

وَالرُّوَايَةُ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَخْرَجَهَا ابْنُ بَطَّةٍ (رَقْم: ٢٧٨).
وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا: هَذِهِ الطَّائِفَةُ أَوْ
تِلْكَ هِيَ الْمُرَادَةُ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ عَنِ ابْنِ أَشْبَاطٍ،
وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهِ.

كما تَذَكَّرُ فِي هَذَا رَوَايَةً ضَعِيفَةً الْإِسْنَادِ جِدًّا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ

وإنما اشتهر بتعيين الفرق المقصودة بهذا الحديث جماعة من المتأخرين، كأولئك الذين صنفوا في تاريخهم، من أمثال الشيخ عبدالقاهر بن طاهر البغدادي صاحب (الفرق بين الفرق)، بل اجتهد هذا ليصيرهم ثلاثاً وسبعين فرقة، وقد مات سنة (٤٢٩ هـ)، فكان الافتراق عن الصراط المستقيم قد انتهى إلى زمانه، ومن عجب أن الشيخ عبدالقاهر كان من الأشعرية الذين قالت فيهم طوائف من المتكلمين من بعدهم:

= (اللَّهُ عنها) فيها ذكر الشيعة الذين يشتمون أبا بكر وعمر، حيث قال: تفرقت اليهود على إحدى وسبعين، والنصارى على اثنين وسبعين، وأنتم على ثلاث وسبعين، وإن من أصلها وشرها وأخسها الشيعة الذين يشتمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما. أخرجه ابن بطّة (٣٧٩/١).

وهذه رواية لا تتعلق بمثلها أغل التحري في الأخبار. وأما ما جاء في رواية عوف بن مالك هذا الحديث عن النبي ﷺ قال: «ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم: يحرّمون الحلال، ويحلّون الحرام، فهذا ليس بتعيين، إنما هو ذكر صفة لبغض أولئك الخارجين عن الجماعة.

(الأشعرية من الفرق الثنتين والسبعين التي في النار)، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولعلك تذكر من هذا كم كان منهاج السلف الأولين على الخير والسلامة.

قال الإمام العارف شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله): «وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكرهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرق الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً...» حتى قال: «وأيضاً فكثير من الناس يُخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمتسببة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين، فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ...» قال: «فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله ﷺ من أحبه ووافقه كان من

أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمَنْ خَالَفَهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفِرْقَةِ،
كَمَا يَوْجَدُ ذَلِكَ فِي الطَّوَائِفِ مِنْ أَتْبَاعِ أَئِمَّةٍ فِي الْكَلَامِ فِي الدِّينِ
وغير ذلك؛ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضُّلَالِ وَالتَّفَرُّقِ»^(١).

وإنَّ من دلائلِ بطلانِ التَّفسيرِ بتعيينِ الفِرَقِ المقصودةِ
بهذا الحديثِ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يُعَيِّنْهُمْ مَعَ إِمْكَانِ
التَّعْيِينِ، وَإِنَّمَا دَلَّ عَلَى صِفَتِهِمْ لُتْخَانًا، وَهِيَ الْخُرُوجُ عَنْ
الْجَمَاعَةِ، عَلَى مَا سَأَبَيْنَاهُ فِي الْوَقْفَةِ الثَّالِثَةِ.

كَمَا يُبْطِلُهُ كَذَلِكَ أَنَّ الطَّوَائِفَ الَّتِي خَرَجَتْ عَنِ الْجَمَاعَةِ
عَلَى مَرِّ التَّأْرِخِ إِلَى يَوْمِنَا وَعُورِفَتْ بِأَسْمَاءٍ وَالْقَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ
تُحْصَرَ هَـا الْأَرْقَامُ، وَلَسْنَا نَدْرِي كَمْ سَيَلْحَقُ بِهَا فِي الْغَيْبِ
الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنْ صَحَّحْنَا أَنْدِرَاجَهَا تَحْتَ الْحَدِيثِ أَبْطَلْنَا دَلَالََةَ
الْعَدَدِ فِيهِ.

وَتَرَكُ التَّعْيِينَ هَذِهِ الْفِرْقِ يَذْهَبُ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ إِلَى
تَعْلِيلِهِ بِقَصْدِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ السُّنَنِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَيَقُولُ فِي

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦ - ٣٤٧).

كتاب «الموافقات»^(١): «ولكنَّ الغالبَ في هذه الفِرَق أن يُشارَ إلى أوصافِهِمْ لِيُحَذَرَ مِنْهَا، وَيَبْقَى الْأَمْرُ فِي تَعْيِينِهِمْ مُرْجًى كَمَا فِيهِمَا مِنَ الشَّرِيعَةِ، وَلَعَلَّ عَدَمَ تَعْيِينِهِمْ هُوَ الْأَوَّلَى الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُلتَزَمَ لِيَكُونَ سِتْرًا عَلَى الْأُمَّةِ كَمَا سُتِرَتْ عَلَيْهِمْ قِبَاحَتُهُمْ فَلَمْ يُفْضَحُوا فِي الدُّنْيَا بِهَا فِي الْحُكْمِ الْغَالِبِ الْأَعْمَ».

حَتَّى قَالَ^(٢): «فَإِذَا كَانَ مِنْ مَقْتَضَى الْعَادَةِ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِهِمْ عَلَى التَّعْيِينِ يُوْرِثُ الْعِدَاوَةَ وَالْفُرْقَةَ وَتَرْكُ الْمَوَالِفَةِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِنْهِيًّا عَنْهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْبِدْعَةُ فَاحِشَةً جَدًّا كِبْدَعَةِ الْخَوَارِجِ فَلَا إِشْكَالَ فِي جَوَازِ إِيدَائِهَا وَتَعْيِينِ أَهْلِهَا، كَمَا عَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَوَارِجَ وَذَكَرَهُمْ بِعَلَامَتِهِمْ حَتَّى يُعْرَفُوا وَيُحَذَرَ مِنْهُمْ، وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا هُوَ مِثْلُهُ فِي الشَّنَاعَةِ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ بِحَسَبِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَالسُّكُوتُ عَنْ تَعْيِينِهِ أَوَّلَى».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ عَنِ الْخَوَارِجِ حَقٌّ فِي

(١) ١٨١ / ٤.

(٢) الموافقات (٤ / ١٨٢).

خروجهم عن الجماعة وأفراقهم، وتواترت الأدلة عن النبي ﷺ بذكرهم وذكر صفاتهم^(١)، وحين قاتلهم أمير المؤمنين عليّ (رضي الله عنه) قاتلهم بما كان عنده من الهدى في أمرهم عن رسول الله ﷺ، ووجد في قتلاهم صاحبهم الذي ذكر النبي ﷺ نفعه لأصحابه، فميزوه بالنعت الذي ذكره لهم رسول الله ﷺ^(٢)، لكن يبقى الأمر في كونهم مُرادين بحديث الافتراق اجتهادياً، لأن النبي ﷺ لم يُسمهم فيه، غير أنه إن كان لك أن تنزل الحديث على طائفة بعينها كان الخوارج من أولى الطوائف دخولاً فيه، لأن المحذور الذي

(١) قال الإمام أحمد بن حنبل: «صَحَّ الحديثُ فيهم عن النبي ﷺ من عشرة وجوه» (أخرجه الخلال في «السنة»: ١ / ١٤٥).

قلت: وأكثر الرواية في ذلك عن أمير المؤمنين عليّ الذي أبطل بهم، كما جاء من حديث جماعة كثيرة من أصحاب النبي ﷺ، كثير من أحاديثهم في «الصحيحين»، وقد جمع الحافظ ابن كثير كثيراً من الأحاديث فيهم في كتاب «البداية والنهاية» (٧ / ٢٩٠ - ٣٠٥).

(٢) أنظره في حديث طويل أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم: ١٠٦٦) من حديث عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه).

جاءَ بذكرِهِ حديثُ الافتراقِ من الخروجِ عن الجماعةِ كأنَّ
شُعَارَ الخَوارجِ بالنُّصوصِ النُّبُوَّةِ والمتواترِ من سيرتهم.

قالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ: «الخَوارجُ قَوْمٌ سَوَاءٌ، لَا أَعْلَمُ
فِي الْأَرْضِ قَوْمًا شَرًّا مِنْهُمْ»^(١).

وقَدْ يَبْلُغُ الخُرُوجُ عَنِ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ وَمَتَابَعَةُ غَيْرِ
سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ تَسْتَحَقَّ بِهِ طَائِفَةٌ مَا وَرَدَ بِهِ حَدِيثُ الْإِفْتِرَاقِ
مِنَ الْوَعِيدِ، لَكِنْ مَنْ تَكُونُ تِلْكَ الطَّائِفَةُ الَّتِي يَصْلَحُ أَنْ تُعَيَّنَ
فِي مَقَامِ سَكَتِ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّعْيِينِ وَكَانَ أَوَّلَى بِهِ مِثْلًا؟

وَهَذِهِ الْعَلَّةُ تَرَى سَادَةَ الْأُمَّةِ مِنَ السَّلَفِ يَتَحَاشَوْنَ
التَّعْيِينَ بِالْوَعِيدِ، وَإِذَا ذَكَرُوهُ ذَكَرُوهُ بِمَجْمَلٍ غَيْرِ مَفْسَّرٍ، كَنَحْوِ
قَوْلِ التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ أَبِي قِلَابَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْجَرَمِيِّ: «إِنَّ
أَهْلَ الْأَهْوَاءِ أَهْلَ الضَّلَالَةِ، وَلَا أَرَى مُصِيرَهُمْ إِلَّا النَّارَ،
فَجَزَّيْهُمْ فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَتَحَلَّى قَوْلًا أَوْ قَالَ حَدِيثًا فَتَنَاهِي بِهِ
الْأَمْرَ دُونَ السَّيْفِ، وَإِنَّ التَّفَاقُقَ كَانَ ضَرْوبًا، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَمِنْهُمْ

(١) السُّنَّةُ لِأَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالِ (رَقْمٌ: ١١٠).

مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ ﴿[التوبة: ٧٥]، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي
الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨]، ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾
[التوبة: ٦١]، فَأَخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ وَأَجْتَمَعُوا فِي الشُّكِّ
والتَّكْذِيبِ، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ وَأَجْتَمَعُوا فِي السَّيْفِ،
وَلَا أَرَى مُصِيرَهُمْ إِلَّا النَّارَ^(١).

وما أشار إليه الشَّاطِئِيُّ من التَّحْذِيرِ من الْبِدْعِ لشدَّةِ
فُخْشِهَا والتَّحْذِيرِ من أَهْلِهَا لَا رَيْبَ أَنَّهُ يَوْجِبُهُ حِفْظُ أعْظَمِ
الضَّرُورَاتِ، وَهُوَ حِفْظُ الدِّينِ، وَلَكِنْ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ إنْكَارِ
الْمُنْكَرِ وَوُجُوبِهِ وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ: (صَاحِبُ هَذَا الْمُنْكَرِ هَالِكٌ
مُسْتَحَقٌّ لِلنَّارِ).

وَلِلَّهِ دَرُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي تَيْمِيَّةٍ حَيْثُ يَقُولُ فِي هَذَا
الْمَقَامِ:

«وَلَيْسَ قَوْلُهُ: (إِثْنَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ)

(١) أثر صحيح.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (رَقْم: ١٠٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

بأعظم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٣٠]، وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار، ومع هذا فلا نشهد لمعين بالنار لإمكان أنه تاب، أو كانت له حسنات محت سيئاته، أو كفر الله عنه بمصائب أو غير ذلك^(١).

فحاصل هذا: أن الحديث ذكر التفرق، ومصير الأمة الحمديّة به ثلاثاً وسبعين فرقة، لكنه لم ينص على تسمية فرقة من تلك الفرق، ولا قصد إلى تعيين طائفة إلا الناجية، والمؤمن وقَّاف عند قول الله وقول نبيه ﷺ، لا يجاوزهُ بالظنون والأوهام.

(١) منهاج السُّنة (٥/ ٢٤٩ - ٢٥٠).

الوقفه الرابعة

تفسير الجماعة

حِينَ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ الْإِفْتِرَاقَ سَأَلُوهُ عَنِ الْفِرْقَةِ
النَّاجِيَةِ، فَأَجَابَهُمْ بِقَوْلِهِ: «الْجَمَاعَةُ»، فَمَا الْجَمَاعَةُ؟ إِنَّ أَكْمَالَ
الصُّورَةِ لِإِدْرَاكِ مَعْنَى الْحَدِيثِ يَنْبَنِي عَلَى فَهْمِ الْمَقْصُودِ
بِالْجَمَاعَةِ، حَيْثُ جَاءَتْ بِمُقَابِلِ الْفِرْقَةِ.

وَقَبْلَ التَّعَرُّضِ لشرح الْمَقْصُودِ بِالْجَمَاعَةِ أُلْفِتُ نَظْرَكَ إِلَى
شَيْءٍ فِي هَذَا الْمَقَامِ، ذَلِكَ أَنَّا نُلَاحِظُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ أَجَابَ
أَصْحَابَهُ عَمَّا سَأَلُوهُ كَفَاهُمُ الْإِسْتِفْصَالَ عَنْهُ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ:
«الْجَمَاعَةُ» مِمَّا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ كَانَ وَاضِحاً بِنَفْسِهِ
لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِلَّا لَمْ يَحْسُنِ الشُّكُوتُ عَلَيْهِ
فَالْمَقَامُ مَقَامُ بَيَانٍ، أَمَّا نَحْنُ حِينَ يُشْكِلُ عَلَيْنَا تَفْسِيرُ الْجَمَاعَةِ
فَنَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَفْسِيرٍ، فَجَدِيرٌ بِنَا أَنْ نَسْأَلَ لَمْ تَخْفَى عَلَيْنَا
الْمَقْصُودُ حَتَّى أَحْتَاجْنَا مَعَهُ إِلَى التَّفْسِيرِ؟ لَعَلَّكَ مِنْ خِلَالِ
الْبَيَانِ التَّالِي تَدْرِكُ مَا الَّذِي فَقَدْنَاهُ مِمَّا أَحْوَجُنَا إِلَى تَفْسِيرٍ مَعْنَى

قد ذَكَرَ في تفسِيرِ الجماعةِ أقاويل، تعودُ إلى خمسة:

١ - السَّوَادُ الأعْظَمُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ غَالِبُ الْأُمَّةِ،
وَرُويَ فِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ^(١).

٢ - جَمَاعَةُ أئِمَّةِ الاجْتِهَادِ، وَهَذَا الْقَوْلُ اسْتَنَدَ أَصْحَابُهُ إِلَى
أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الْإِجْمَاعِ اتِّفَاقُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي عَصْرِ.

٣ - أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً.

٤ - جَمَاعَةُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَامَّةً.

٥ - جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ الْمُجْتَمِعَةِ عَلَى أَمِيرِهَا أَوْ سُلْطَانِهَا.

فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَفْسِيرِ الْجَمَاعَةِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ

(١) هُوَ حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو
غَالِبٍ فِي حَدِيثِهِ لَيْنٌ، وَفِي رَوَايَتِهِ تَرَدُّدٌ فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى النَّبِيِّ
ﷺ، فَمَرَّةً يَجْعَلُ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ مِنْ كَلَامِ أَبِي أَمَامَةَ، وَمَرَّةً يَرْفَعُهُ.

كَمَا رُويَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي جُزْءِ «الْإِبَانَةِ» حَيْثُ يَبَيَّنُ دَرَجَةَ هَذَا الْحَدِيثِ.

أقوايل ليس فيها واحدٌ يغلو من توجيهٍ صحيحٍ بصيرٍ في
 نهايته إلى موافقة القول الآخر، فالسَّوادُ الأعظم من المسلمين
 إن تأملناه من واقع الصحابة الذين كان سوادُهم مع رسول
 الله ﷺ ثم مع أئمتهم من بعده وجدناه تعبيراً دقيقاً في
 وصف الجماعة، لأن ذلك السَّوادَ كان جميعه على الهدى
 والخير، ولكنك إذا تأملتَه في غربة أهل الحق والإيمان في
 مجتمع ظلم وجهل وشهوات، فأَيُّ سوادٍ هذا الذي تكون
 بموافقيته السَّلامة والنَّجاة؟

وإذا قلت: فائمةُ الاجتهاد، ففيه جانبٌ صحيحٌ يُساعدُ
 في تفسير الجماعة وهو أن يكونَ المعتبرُ في الوفاقِ والخلافِ
 قولُ العلماءِ وأئمةِ النَّاسِ، ولكن إنَّما يُقالُ في اجتهادهم
 (إجماع) ومن ثمَّ يكونُ ذلك الاتِّفاقُ هو قولُ الجماعة إذا
 أمكن وقوعُ الاتِّفاقِ منهم على أمرٍ اجتهاديٍّ، ولقد حازَ أهلُ
 العقلِ والنَّظرِ في تفسيرِ إمكانِ وقوعِ ذلك^(١)، فحيثُ ذلك
 كذلك فكيفَ يكونُ النَّبيُّ ﷺ في مقامِ البيانِ عن طريقِ النَّجاةِ

(١) أنظر كتابي «تيسير علم أصول الفقه» (ص: ١٦٠).

ويقعُ الجوابُ بأمرٍ خفيٍّ يختارُ المتخصِّصونَ فيه في ضَبْطِهِ؟
فإنَّ قُلْتُ: فالثَّالثُ إذاً، وهو أنَّ الجماعةَ أصحابُ النَّبيِّ
ﷺ، وعَصَدَهُ القائلُ به بروايةٍ: «ما أنا عليه وأصحابي»، فمَعَ
ما تقدَّمت الإشارةُ به إلى ضَعْفِ هذه الرَّوايةِ سَنَدًا، لكن لا
ريبَ أنَّ توجُّهَ الخطابِ إلى الصُّحابةِ في وقتٍ كانوا مجتمعينَ
فيه على نبيِّهم ﷺ؛ مُشعرٌ بأنَّ تلكَ الحالَ الَّتِي هُمْ عليها هي
الجماعةُ المرادةُ بالحديثِ، ولذلكَ اسْتَغْنَوْا بظُهُورِ ذَلِكَ في
واقعِهِم عن زيادةِ الاستفصالِ، لكن هلْ هذا المعنى مختصٌّ
بذلكَ الواقعِ؟ أم يتناولُ حَالَهُم بعدَهُ ﷺ، ثُمَّ حَالِ الأُمَّةِ
بعْدَهُمْ؟ هذا ما سنأتي على توضيحِهِ قريباً، والمهمُّ هُنا أن
نُلاحظَ أنَّ هذا التفسيرَ للجماعةِ أَظْهَرُ ممَّا تقدَّمَ.

وأما إن قيلَ: جماعةُ أَهْلِ الإسلامِ، فهذا الإطلاقُ تدخُلُ
فيه جميعُ الفِرَقِ المشارِ إليها في الحديثِ، فلا فائدةَ فيه إلا أن
يُعادَ إلى واحدٍ من المعاني الأخرى المذكورة.

وبقيَ من تلكَ التفسيراتِ أن تكونَ الجماعةُ الأُمَّةُ حالَ

اجتماعها على إمام واحد، فالداخل في ولايته معتصم بالجماعة، والخارج عن ولايته مُفَارِقٌ للجماعة، وهذا يتناسب مع تفسير الجماعة بالسواد الأعظم؛ لكن معلقاً لاعتبار رأي السواد الأعظم في متابعة الخليفة وطاعته، كما يتناسب أن يكون أصحاب النبي ﷺ مندرجين تحته حيث كانت الأمة مجتمعة على رسول الله ﷺ، ثم على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم.

فهذه المعاني متوافقة، ويُستبعدُ منها قولان هما الثاني والرابع، ولنتنظر بعدها بما تُقرّره النصوص في هذا الصدد، فإنها الحكم في كل اختلاف.

تفسير الجماعة في الاستعمال الشرعي

الملاحظ في حديث الافتراق ذكر لفظة الجماعة بصيغة التعريف، إشارة إلى كونها معروفة عند المخاطبين، وأكد ذلك أن النبي ﷺ حين أجابهم عن الفرقة الناجية من بين الفرق المختلفة بقوله: «الجماعة» لم يزدوا استقصالاً كما تقدمت

الإشارة إليه، وحيث تركوا زيادة الاستفصال دل ذلك منهم على أن التفسير بهذا اللفظ ظاهر ليس به خفاء، فإذا كان لفظ (الجماعة) في عرفهم ظاهراً كان أحسن طريق لإدراك تفسيره أن يقاس بنظائره في استخدام هذا اللفظ، وبالشع للنصوص النبوية الصحيحة المخاطبة بهذا اللفظ يلاحظ ورود استعماله على معاني ثلاثة:

الأول: جماعة الصلاة، وهذا يأتي بيناً من سياق الحديث فيه حيث تُذكر معه قرينة الصلاة المخرجة له عن مطلق الجماعة، نحو قوله ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»^(١)، وهذا معنى لا يشتبه.

الثاني: مجرد الاجتماع، وهذا يندرج تحته مثل قوله ﷺ: «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحسوة الجنة فليؤم

(١) حديث صحيح.

أخرجه البخاري (رقم: ٦١٩) ومسلم (رقم: ٦٥٠) من حديث عبد الله بن عمر.

الجماعة»^(١)، وهذا يمكن حمله كذلك على المعنى الثالث، لكن فيه ما يُشعرُ بإرادة مجرد الاجتماع، بقريئة قوله: «وهو من الاثنين أبعد»، فهو أمرٌ للمسلم بالكون مع إخوانه وترك العزلة والتفرّد، لما يقع بالعزلة من تسلط الشيطان عليه.

الثالث: جماعة المسلمين المؤمنين، والنصوص في هذا تأتي مطلقةً بذكر الجماعة من غير تفسير، مما يُشعرُ بأنَّ استعمال هذا اللفظ في خطاب الشارع يُراد به عموم جماعة المسلمين المؤمنين، وفي كثير من الأحيان تأتي في نفس سياق الحديث مقابلةً للفرقة، أو محذراً من مخالفتها تحذيراً لا تحتمل معه أن تكون جماعة الصلاة، فمن ذلك:

(١) حديث صحيح.

وهو جزء من خطبة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بالجابية بالشام.

وقد أخرجه الترمذي (رقم: ٢١٦٦) من طريق محمد بن سُوقة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

قلت: وقد جمعت له طرقاً كثيرة عن عمر مفصلة في موضع آخر.

١ - حديث خُذِيفَةَ بن الِيبَانِ (رضي الله عنه) قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ وَفِيهِ دَخْنٌ» قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَسْتَنْوَنَ بِغَيْرِ سُتِّي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مِنْ أَجَابَتِهِمْ إِلَيْهَا قَدْفَوْهُ فِيهَا»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «نَعَمْ؛ قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّتِنَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلَزُمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»، فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَصَّ عَلَى أَضَلِّ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ»^(١).

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٣٤١١، ٦٦٧٣) وَمُسْلِمٌ (رقم: ١٨٤٧).

٢ - وحديث الحارث الأشعري (رضي الله عنه) أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِحَيٍّ بَنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ» فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَدِيثَ حَتَّى قَالَ: «وَأَنَا أَمَرُكُمْ بِخَمْسِ اللَّهِ أَمَرَنِي بِهِنَّ: السَّمْعُ، وَالطَّاعَةُ، وَالْجِهَادُ، وَالْهِجْرَةُ، وَالْجَمَاعَةُ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قَبِدَ شَبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ...» الْحَدِيثُ (١).

وفي معناه أحاديث كثيرة.

٣ - وحديث عَزْفَجَةَ الْأَشْجَعِي (رضي الله عنه) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمَرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٣٠، ٢٠٢ و ٥/ ٣٤٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (رَقْم: ٢٨٦٧، ٢٨٦٨) وَالنَّسَائِيُّ فِي «التَّحْقِيقِ» (رَقْم: ٣٦٩) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنِ الْحَارِثِ، بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَقَدْ خَرَّجَتْهُ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى كِتَابِ «الْأَرْبَعِينَ فِي الْحَثِّ عَلَى الْجِهَادِ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (الْحَدِيثُ السَّادِسُ).

رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ؛ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ
فَأَقْتُلُوهُ» (١).

وفي رواية: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَغْدِي هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ
رَأَيْتُمُوهُ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ أَوْ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ (ﷺ) كَانَتْ
مِنْ كَانَ فَأَقْتُلُوهُ، فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ مَنْ
فَارَقَ الْجَمَاعَةَ يَرْكُضُ» (٢).

وفي معناه أحاديث أخرى.

٤ - وحديثُ عبدِ اللَّهِ بنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) عن
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

(١) حديث صحيح.

أخرجه مسلم (رقم: ١٨٥٢).

(٢) حديث صحيح.

أخرجه النسائي (رقم: ٤٠٢٠) قَالَ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى
الْقُصُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مَرْدَانِيَّةَ، عَنْ زِيَادِ
بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ، بِهِ.
قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

«من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليضرب عليه، فإنه من
فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهليّة»^(١).

٥ - وحديث أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ
قال:

«من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات؛ مات ميتة
جاهليّة، ومن قاتل تحت راية عُميّة يغضب لعصبية أو يدعو
إلى عصبية أو ينصر عصبية فقتل؛ فقتله جاهليّة، ومن خرج
على أمّتي يضرب برّها وفاجرّها، ولا يتحاشى من مؤمنها،
ولا يقي لذي عهدٍ عهدّه؛ فليس مني ولست منه»^(٢).

فهذه الأحاديث وسواها في معناها كثيرٌ جاءت ظاهرة
في أنّ مطلقَ لفظِ الجماعةِ يتناولُ جماعةَ المسلمين، لا بمجردِ

(١) حديث صحيح.

أخرجه البخاري (رقم: ٦٦٤٥، ٦٦٤٦، ٦٧٢٤) ومسلم (رقم:
١٨٤٩).

(٢) حديث صحيح.

أخرجه مسلم (رقم: ١٨٤٨).

أَسْمِ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا الَّتِي تَكُونُ مَجْتَمَعَةً عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ يَقِفُ
 تَحْتَ لَوَائِهِ عَامَّةُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ بِلَا شَكٍّ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ
 الْأَكْبَرُ وَخَلِيفَتُهُمُ الْأَعْظَمُ، فَمَا كَانَ الْوَيْةَ مُتَعَدِّدَةً لِكُلِّ مِنْهَا
 رَايَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بِهِ لَا يُقَالُ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا هُوَ لِيَوَاءِ الْمُسْلِمِينَ
 الْأَعْظَمُ لَا جَمَاعَةٌ وَلَا قِيَادَةٌ، حَتَّى يَكُونَ لَوَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدًا،
 فَمَا أَفْتَرَقَ عَنْهُ مِنَ الْوَيْةِ عِنْدَئِذٍ أَسْتَحَقُّ أَنْ يُزَالَ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي
 حَدِيثِ عَرْفَجَةَ وَغَيْرِهِ، أَمَّا الْوَيْةُ الْمُتَعَدِّدَةُ كَمَا هُوَ حَالُ أَهْلِ
 الْإِسْلَامِ الْيَوْمَ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مُنْدَرِجٌ تَحْتَ مَسْمُومٍ (جَمَاعَةِ
 الْمُسْلِمِينَ) فِي النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ بِذَلِكَ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ
 هَذِهِ النُّصُوصُ وَأَشْبَاهُهَا فِي وَاقِعِ دُولِ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ وَلَا
 جَمَاعَاتٍ وَطَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ الْمُخْتَلِفَةِ، ذَلِكَ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى مِثْلِ
 هَذَا الْحُكْمِ مِنَ الْمَحَازِيرِ الَّتِي لَا تَخْفَى، وَإِنَّمَا حَالُنَا الْيَوْمَ فَقَدْ
 جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ لَفَقْدِ رَمَزِهَا وَهُوَ خَلِيفَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمْرُ
 الْجَمَاعَةِ الْكُبْرَى مُتَلَازِمٌ مَعَ وَجُودِ الْإِمَامِ الْأَكْبَرِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ
 بَرَاهِينُ غَدِيدَةٌ، مِنْهَا حَدِيثُ خُذِيفَةَ الْمُتَقَدِّمِ، وَمِنْهَا أَنَّ تَسْمِيَةَ
 طَائِفَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَجْتَمِعُ عَلَى حَاكِمٍ أَوْ زَعِيمٍ أَوْ أَمِيرٍ

بـ) جماعة المسلمين) إخراج لساير المسلمين من ذلك، وهذا ظلم عظيم لأهل الإسلام، وتقدم الوعيد في مفارقة الجماعة العظمى.

هذا المعنى للجماعة كان معروفاً بمجرد إطلاقه عند أصحاب النبي ﷺ، ولذلك حين ذكر لهم النبي ﷺ افتراق الأمة ومصير الطوائف المفرقة إلى النار بذلك الافتراق سوى طائفة، سألوه عنها فأجاب بلفظ جرى ذكره لهم في خطاب الشارع متكرراً مؤكداً الأمر به غاية التأكيد، محذراً من خلافه غاية التحذير، فليبينه أستغنوا عن زيادة التفسير.

الوقفه الخامسة

تفسير موضوع التفرق

ليس في الحديث تفسير لموضوع التفرق، هل هو العقائد خاصة كما ظنه كثيرون؟ أم هو عموم ما يقع به الخروج عن سبيل المؤمنين كان في العقائد أو في غيرها؟ وحيث لم يُفسر الحديث ذلك لم يجز حمله على معنى خاص من التفرق، فإذا

حملتَ لفظَ (فرقة) على (عقيدة) كانَ تحكُّماً في النصِّ العامِّ
 بغيرِ بُرْهانٍ، إلّا أن تعني بـ(عقيدة) عمومَ أصولِ الدِّينِ التي
 أنعقدَ عليها الإجماعُ الحقيقيُّ فأصبحت سبيلاً للمؤمنين،
 فيندرجُ تحتها ما جاءَ الدَّلِيلُ القطعيُّ بكونِهِ من شعائرِ الدِّينِ
 كالصَّلواتِ الخمسِ وفَرَضِ الزَّكاةِ، أو بكونِهِ من المحرِّماتِ
 كالزَّنا وشُرْبِ الخمرِ والبغي على الخليفةِ المسلمِ وقَطْعِ
 الطَّرِيقِ، كما يندرجُ تحته مسائلُ الإيِّمانِ سواءً؛ كالإيِّمانِ باللَّهِ
 وأسمائِهِ وصفائِهِ وقَدَرِهِ ووَعْدِهِ ووَعِيدِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ
 وملائكَتِهِ.

وما يُروى في حديثِ الافتراقِ بلفظِ (مِلَّة) فهو مفسَّرُ
 بلفظِ (فرقة) الَّذي جاءت به أكثرُ الرِّواياتِ.

وهذا الإبقاء على العمومِ هو الجاري على الأصولِ،
 واختاره الشَّاطِبيُّ وقال: «إنَّ المخالِفَ في أَصْلٍ من أصولِ
 الشَّريعةِ العمليَّةِ لا يقصُرُ عن المخالِفِ في أَصْلٍ من الأصولِ
 الاعتقاديَّةِ»^(١).

(١) الموافقات (٤/ ١٧٨).

الوقفۃ السادسة

مجرد الاختلاف لا يخرج عن الجماعة

وقع التحذير من الفرقۃ بلفظ الافتراق لا بلفظ الاختلاف، لأنَّ المحذور في الاختلاف لا مجرد وقوعه، إنما أن تكون نتيجتۃ الافتراق، ذلك أنَّ الاختلاف أعمُّ في لفظه ودلالته من الافتراق، ولما كان وقوعه قد يكون تبعاً لقوة آله الإدراك والفهم التي آتاها الله المكلفين، كما يكون بالجهل والهوى، كان أوسع في معناه من الافتراق، والجانب الذي يخرج عن قدرة المكلف فيقع فهمه للشيء على غير وجهه مع إرادته وجهه لا يراد به في الحقيقة عند صاحبه مفارقة الجماعة والخروج عن الكتاب والسنة، كما يقع في اختلاف الفقهاء في المسائل العملية بناء على مخارج الاستدلال والعلم بالدليل وخفايه، فهذا النوع من الاختلاف لا يخرج صاحبه به عن الجماعة، بل عامة المختلفين في مثل هذا خلافهم في إطار الجماعة، وهو خلاف لا يفرق، وليس لمن ذهب فيه مذهباً

خارجاً في مذهبه عن الجماعة، ووقع هذا في أحداث كثيرة والنبي ﷺ حي في أصحابه، فيعودون إليه فيه فيصوب الرأي أو يحطئه، وربما يقر في الوجهين المختلفين ويُفصح عن كون ذلك من اختلاف الشئ لا التضاد، كأختلاف وجوه القراءات، وبقي أصحابه من بعده يجتهدون في إصاية الحكم على منهاج الجماعة ودلائل الكتاب والسنة، فأختلفوا في المسائل الكثيرة، لكنهم لم يفرقوا بسبب الخلاف، وهذا باب لا ينغلق، وفي وجوده رحمة للمسلمين، لا يجدوا في المذاهب المختلفة أهواءهم فيشبعوا ما وافق الأهواء، فهذا خروج عن الكتاب والسنة ومنهاج الجماعة، وإنما ليجد المسلمون فسحة في فهم دينهم وتدبر كتابهم وسنة نبيهم ﷺ ما دام ذلك في حدود النصوص من الكتاب والسنة ومنهاج الجماعة، ولا بأس بعد ذلك بأختلاف النظر، فليس قول أحد أو فهمه بحجة على آخر، وإنما الحجة الملزمة لعموم الأمة وبها فضل النزاع: آية من كتاب الله، أو حديث عن رسول الله ﷺ، أو إجماع وسبيل للمؤمنين، فأما الكتاب والسنة فوحي معصوم

ولذا قَالَ تعالى فِي كتابِهِ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، والأُمَّةُ لَا تَجْتَمِعُ إِلَّا عَلَى الْحَقِّ، كَمَا ثَبَّتَ بِهِ النُّصُوصُ، وَالَّتِي مِنْ بَيْنِهَا هَذَا الْحَدِيثُ؛ حَيْثُ جَعَلَ أَهْلَ الْهُدَى وَالسَّلَامَةِ وَالنَّجَاةِ هُمُ الْجَمَاعَةُ، وَكَانَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١).

لَكِنْ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ مَعَ الْإِذْنِ فِيهِ فَهُوَ غَيْرُ مَرْغُوبٍ لِدَاتِهِ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَجْتَهِدَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَوْحِيدِ الرَّأْيِ مَا أَمَكْنَ يَسْنُطُ وَجُهَاتِ النَّظَرِ وَقَبُولِ مَبْدَأِ الْحِوَارِ وَالتَّوَاضُّعِ لِسَمَاعِ الرَّأْيِ الْآخِرِ رَغْبَةً فِي الْحَقِّ، وَأَمَّا مَنْ لَيْسَ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَلْيَحْفَظْ لِسَانَهُ وَقَلْبَهُ عَنِ الْاِشْتِغَالِ بِهَا لَيْسَ

(١) أثر صحيح.

أَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (رَقْم: ٨٥) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ، بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

له، فنحن حين نزل فينا هذا النوع من الاختلاف إلى العامة صار أختلافاً مفروقاً، ومن أولئك من لم يتأهل للكلام في دين الله بعدئذيه من أنصاف المتعلمين، فصاروا يريدون جمع الناس على رأيهم وفهمهم يُجروونه مجرى المسلمات من دين الإسلام، حتى يُحِيلَ لكثير من الناس ممن يسمع قولهم أن تلك القضية قضية إجماع وأنفاقي لا تقبل الجدَل، وما هي إلا آراؤهم؛ فربما كانت حقاً ورأيًا كانت باطلاً، وقد كان أصحاب النبي ﷺ يختلفون فيما كان أحدُهم يحملُ المخالفين له في آجتهاده على رأيه، وكم منهم من كان له الرأي من هذا النوع على خلاف رأي خليفة المسلمين، فما كان الخليفة ليحملَهُم على رأيه وفهمه، فخالفَ حمزُ أبا بكرٍ وهو خليفة، وخالفَ حمزُ جماعة من الصحابة وهو خليفة، وخالفَ ابنُ مسعودٍ وغيره عثمانٌ وهو خليفة، نعم؛ كان أمرُ الجماعة مقدساً عندهم، فهم وإن خالفوا في الرأي فلا ينبنى على خلافهم ذلك خروجٌ عن الجماعة، وهكذا أئمةُ الأمة من بعدهم، وكان عونُ بن عبد الله (وهو من سادة التابعين) يقول: «ما أحبُّ أن

أصحاب النبي ﷺ لم يختلفوا، فإنهم لو اجتمعوا على شيء فتركه رجل ترك السنة، ولو اختلفوا فآخذ رجل بقول أحد آخذ بالسنة^(١)، وقيل لأمير المؤمنين عُمَرُ بن عبد العزيز: لو جمعت الناس على شيء، فقال: «ما يسرني أنهم لم يختلفوا» ثم كتب إلى الأفاق وإلى الأمصار: «ليقض كل قوم بما اجتمع عليه فقهاؤهم»^(٢).

والمقصود أن تُذكر أن الذي عناه الحديث إنما هو الاختلاف الذي تنتج عنه فرقة، لا الاختلاف ضمن الجماعة وتحت سقفها.

(١) أثر صالح.

أخرجه الدارمي في «مسنده» (رقم: ٦٣٤) قال: أخبرنا يزيد، عن المسعودي، عن عَوْنِ بن عَبْدِ اللَّهِ، به.
قلت: رجاله ثقات، لكن المسعودي اختلط، ورواية يزيد (وهو ابن هارون) عنه بعد اختلاطه.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الدارمي (رقم: ٦٣٣).
وإسناده صحيح.

بيان موافقة حديث الافتراق

للنصوص الصحيحة

وإذا أدرك ما تقدّم يلاحظُ منه أنَّ ما وردَ به حديثُ الافتراقِ جاءَ به غيرُهُ من النصوصِ كالأحاديثِ الصحيحةِ المتقدّمة، بل فيها ما هو أَيْنُ منه سوى عددِ المفترقين، وذلك أنَّ جميعَ هذه النصوصِ اتَّحدتْ في الدلالةِ على أمرين:

الأول: التَّحذيرُ من الافتراقِ، وترتيبُ الوعيدِ على فعلِهِ، وقد عبّرتِ النصوصُ عنه بالخروجِ عن جماعةِ المسلمين.

الثاني: الأمرُ بالاجتماعِ، وترتيبُ النَّجاةِ على فعلِهِ، وعبّرتِ النصوصُ عنه بالكَوْنِ مع جماعةِ المسلمين.

وهذان أصلانِ عظيمانِ سَبَقَ بهما القرآنُ العَظيمُ في الأمرِ بالاجتماعِ والنَّهي عن التَّفَرُّقِ، كما سبقَ ذَكَرُ بعضِ الآياتِ فيه، كقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ

وَنُضِلُّهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» [النساء: ١١٥].

فهذا القدرُ إذاً من معنى هذه الأحاديث لا يجوزُ فيه اختلاف، وإنما دخلت الشبهةُ فيه على كثيرٍ من الناس بسببِ اختفاء الحقيقة التي كانت تُعبِّرُ عن الجماعة، وهي دولة الخلافة، وبدلَ أن تكونَ على مستوى الإدراكِ للخطرِ العظيم الذي تعيشهُ الأمةُ المسلمةُ بسببِ غيابِ هذه الحقيقةِ تعملُ طوائفٌ منها على تفسيرِ الاثنتينِ والسبعينِ فرقةً، وأنقطعَ بهم السُرُّ عندَ «كُلِّها في النارِ»، وأصحابُ رسولِ الله ﷺ يتجهونَ إلى عِظَمِ الخطرِ بمجردِ التفريقِ، فلم يروا في ذِكْرِ عددِ المتفرِّقينَ ما يدعوهُم لاستنفادِ العُمُرِ في تفسيره، بل كانوا قادرينَ على سؤالِ رسولِ الله ﷺ عنه ولم يفعلوا، وأغناهُم عنه سكوتُ رسولِ الله ﷺ، ولو كانَ التفسيرُ خيراً لهم لما تركهُ ﷺ، فإنه لم يكنم أمتَه شيئاً به نفعُهُم ونجاتُهُم، ولكنهم عَمَدوا إلى سؤالِهِ عن الناجيةِ، إذ هو موضعُ الحاجةِ.

فحاصلُ الأمرِ في دلالةِ هذا الحديثِ أنَّ النبي ﷺ حذَرَ

أُمَّتُهُ مِنَ الْإِفْتِرَاقِ وَأَمْرُهُمْ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ، الْمَعْنَى الَّذِي
تَوَاتَرَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ.

كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً

وَإِذَا كَانَتْ النُّصُوصُ تُفَسِّرُ الْجَمَاعَةَ بِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ
الْمُجْتَمِعَةِ عَلَى إِمَامِهَا فَكَيْفَ الشَّأْنُ حِينَ تُفْقَدُ الْجَمَاعَةُ بِهَذَا
التَّفْسِيرِ؟ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ؟ هَذَا مَا سَتَبَيِّنُهُ فِي النُّقْطَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ:

النُّقْطَةُ الْأُولَى: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا بِالتَّحَاكُمِ عِنْدَ
التَّنَازُعِ إِلَيْهِ وَإِلَى نَبِيِّهِ ﷺ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي
شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاء: ٥٩]، وَأَدْرَكَ
الْمُسْلِمُونَ مِنْ ذَلِكَ حِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِهِ أَنَّ رَدَّهُمْ إِلَى اللَّهِ يَعْنِي
إِلَى كِتَابِهِ، وَإِلَى نَبِيِّهِ ﷺ إِلَى ذَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِيَحْكُمَ
بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا قُبِضَ ﷺ لَمْ تُنْسَخْ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَمْ يُزَلْ حُكْمُهَا،
فَصَارَ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ يُرَدَّ مَا يَقَعُ فِيهِ
الِاخْتِلَافُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ الْمَحْفُوظَةِ عَنْهُمْ،

لأنَّ العَوْدَ إِلَى شَخْصِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَيَاتِهِ إِنَّمَا كَانَ لِتَفْصِيلِ لَهُمْ
فِيمَا يَتَنَازَعُونَ فِيهِ بِهِ الْمُبْرَأَ مِنَ الْهَوَى الَّذِي هُوَ وَحْيٌ
بِوَحْيٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ قَضَاءُ بَشْتِيهِ؛ فَبَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ كَانَتْ
السُّنَنُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ كَمَا كَانَ عِنْدَهُمُ الْقُرْآنُ، فَالرَّدُّ عِنْدَ التَّنَازُعِ
إِلَيْهَا بَاقٍ عَلَى مَا جَاءَ الْأَمْرُ بِهِ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ رَدِّ الْخِلَافِ إِلَى
حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ نَبِيِّهِ ﷺ إِنَّمَا هُوَ لِقَضْدِ إِزَالَةِ الْخِلَافِ، وَهَذَا
يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ تَحْقِيقَ الْوَحْدَةِ، فَيَتَنَاسَقُ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:
١٠٣] فَإِنَّمَا هُوَ الْاِعْتِصَامُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَذَلِكَ هُوَ حَبْلُ
اللَّهِ الَّذِي يَعْصِمُ مِنَ الْفُرْقَةِ، فَأَعْتَصِرْ سَبِيلَ الْمُجْتَمَعِينَ عَلَيْهِ
دُونَ الْمَفَارِقِينَ لَهُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ
الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ
وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وَهُوَ عَيْنُهُ سَبِيلُ مَنْ قَالَ
اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ، وَأَعَدَّ

لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا، ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» [الثوبة: ١٠٠]، فهاتان الآيتان دلتا دلالة بيّنة على اعتبار سبيل المؤمنين ومنهاجهم موافقة ومخالفة، فالأولى توعّدت على مفارقة طريقهم، والثانية وَعَدَتْ بِالْفَوْزِ وَالنَّجَاةِ عَلَى مَتَابَعَتِهِ وَهُوَ مَتْنُهُ الْمَطْلُوبُ، وَزَادَتْ ذِكْرَ الْقَاعِدَةِ لِأُولَئِكَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يُعْتَبَرُ سَبِيلُهُمْ وَهَدْيُهُمْ، وَهُمْ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَمَاذَا بَعْدَ هَذَا مِنْ تَفْسِيرٍ لِلطَّائِفَةِ النَّاجِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ؟

النُّقْطَةُ الثَّانِيَّةُ: رُجْعُ الرِّبْطِ بَيْنَ مَا فَسَّرْتُهُ النُّصُوصُ الْمُتَقَدِّمَةُ لِلْجَمَاعَةِ بِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُجْتَمِعَةِ عَلَى إِمَامِهَا ظَاهِرٍ إِذَا أَدْرَكْتَ أَنَّ وَحْدَةَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالتَّمَسُّكِ بِحَبْلِ اللَّهِ، الَّذِي هُوَ وَحْيُهُ وَدِينُهُ وَتَشْرِيعُهُ، وَهُوَ كِتَابُهُ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ، وَمِيزَانُ الْبَقَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ هُوَ الْإِعْتِصَامُ بِدِينِ الْإِسْلَامِ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ الَّذِي تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ أُمَّتُهُ، وَكَانَ مَثَلُهَا الْأَعْلَى هُوَ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فِي حَيَاتِهِ قِيَادَةً وَجَمَاعَةً، ثُمَّ مَنْ جَرَى عَلَى مِنْهَاجِهِ بَعْدَهُ كَمَا كَانَ الشَّأْنُ فِي خِلَافَةِ الصُّدِّيقِ وَالْفَارُوقِ

وَذِي النُّورَيْنِ، وَصَارَ مِنْ بَعْضِي عَلَى ذَلِكَ الْهَدْيِ عَلَى السُّنَّةِ
وَالسَّلَامَةِ، وَتَحْتَ لَوَاءِ الْجَمَاعَةِ، وَتَأَمَّلْ حَالِ الْمُسْلِمِينَ حِينَ
أَفْتَرَقُوا بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُمْ صَارُوا أَبْتِدَاءً
إِلَى فِرْقَتَيْنِ، كَانَتِ الَّتِي عَلَى الْهَدْيِ يَوْمَئِذٍ مِنْهَا تِلْكَ الَّتِي
أَنْبَقَتْ عَنِ الْجَمَاعَةِ الْعُظْمَى قَبْلَ افْتِرَاقِهَا، وَهِيَ طَائِفَةُ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) الَّتِي أَنْدَرَجَ تَحْتَ
الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الَّذِينَ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَخْرَجَ مِنْ
الْاِخْتِلَافِ بِالْإِتِمَاعِ سُنَّتِهِمْ مَعَ سُنَّتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ
الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، وَكَانَ أَحَدَ السُّنَّةِ أَصْحَابِ الشُّورَى،
بِخِلَافِ الطَّائِفَةِ الْآخَرِى الَّتِي قَاتَلَتْهُ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَإِنَّ
وُجُودَهُمْ لَمْ يَكُنْ عَنْ أَسْتِمْرَارٍ لِلْجَمَاعَةِ الْعُظْمَى، وَلِذَلِكَ لَمْ
تُضَيَّحْ طَائِفَةٌ حَقٌّ حَتَّى تَمَّ صَلُحُ السَّيِّدِ الْمَبْجَلِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
بِأَبِي طَالِبٍ الَّذِي قَالَ فِيهِ جَدُّهُ ﷺ: «إِنَّ أَبْنِي هَذَا سَيِّدٌ،
وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١)،

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ رَقْمَ (٢٥٥٧، ٣٤٣٠، ٣٥٣٦، ٦٦٩٢) مِنْ =

وَقَبْلَ ذَلِكَ كَانَتْ طَائِفَةٌ بَاغِيَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِعِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ: «وَيَحُ عِمَارٌ، تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ»^(١)، وَإِنَّمَا كَانَ عِمَارٌ (وَهُوَ ابْنُ يَاسِرٍ) مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ، وَقَتْلُهُ جَيْشُ مَعَاوِيَةَ فِي صَفَيْنَ.

وَلَا تَسْتَكْبِرُ أَنْ تُسَمَّى طَائِفَةٌ أَهْلِ الشَّامِ (فِرْقَةٌ)، فَإِنَّ أَفْتِرَاقَ الْجَمَاعَةِ حَصَلَ بِهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَمَّاها طَائِفَةً وَبَاغِيَةً، بَلْ (فِرْقَةٌ)، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ، فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمَا مَارِقَةٌ يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ»^(٢)، وَهَذَا يُشِيرُ بِهِ إِلَى

= حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ الشَّافِعِيِّ، بِهِ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ رَقْمَ (٤٣٦، ٢٦٥٧) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى أَبِي هَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، بِهِ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْمَ: ١٠٦٥).

مروق الخوارج الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
النصوص، والمقصود منه أن النبي ﷺ سمي طائفة أهل
الشام فرقة، وفي قوله المتقدم لعبار ما يورد تناشبا مع حديث
الثلاث والسبعين فرقة من ورود الوعيد بالنار، فاستحضر
هذا المعنى لما سيأتي بخصوص وعيد المفارقين للجماعة.

ولا تقل لي - بالله عليك - في هذا المقام: (نسكت عما
شجر بين أصحاب النبي ﷺ)، فإن من قال ذلك من سادة
الامة أرادوا به قطع الالسنه دون التطاول على أصحاب النبي
ﷺ، وما أرادوا أن يحولوا دون أخذ العبرة من التاريخ، فإن
موسى عليه السلام حين حاجج آدم لآمه على إخراج نفسه
وذريته من الجنة بالخطيئة، لكن رد آدم على آبه موسى كان
مفجها، فأحتج على موسى بالقدر السابق للخطيئة، أما
الخطيئة فقد تاب منها آدم فتاب الله عليه، ومن تاب الله عليه
سقطت عنه الملامه، ومضى القدر بما هو كائن^(١)، فأي فزق

(١) الإشارة بهذا إلى قصة الحاججة المتواترة التي وقعت بين

موسى وآدم، واليك سياقتها من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) =

بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنْ سَبْقِ الْقَدْرِ بِوقوعِ
 الافتراقِ الَّذِي أَخْبَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ وَقُوعِهِ؟ وَإِنَّمَا تَبْقَى
 الْمَلَامَةُ عَلَى الذَّنْبِ بَيْنَ صَاحِبِهِ وَبَيْنَ رَبِّهِ، وَهَذَا الْمَقَامُ هُوَ الَّذِي
 يَلْزُمُنَا فِيهِ الشُّكُوتُ، لَيْسَ فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ وَحَدَهُمْ مِمَّنْ
 وَقَعَتْ مِنْهُ الْمَخَالَفَةُ بِتَأْوِيلٍ، بَلْ كُلُّ مَنْ بَقِيَ لَهُ عَقْدُ الْإِسْلَامِ
 ثَابِتًا بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْهُ بَيِّقِينَ، فَيَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ وَعَدَمُ النَّبْلِ
 مِنْ شَخْصِهِ، فَلَمْ تَزَلْ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ تَنْفِي الرُّخْصَةَ فِي سِيِّئِهِ أَوْ
 شَتِيمَتِهِ، لَكِنَّا نَتَعَامَلُ وَلَا بُدَّ مَعَ الْخَطَأِ بِمَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ الْخَطَأَ،
 وَحِينَ نَكُونُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ الَّذِي نَحْرُرُ فِيهِ قَضَايَا فِي غَايَةِ
 الْخُطُورَةِ فِي مَسِيرَةِ حَيَاةِ الْمُسْلِمِ فَلَا بُدَّ أَنْ نَرْقَى إِلَى مَسْتَوًى
 التَّعَامُلِ مَعَ الْحَدِيثِ، لَا بِتَضْيِيعِ الْعُمُرِ مَعَ الْمُخْدِثِينَ وَقَدْ

= عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَحْتَجُّ آدَمَ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ
 أَبُونَا، نَحْيِيَّتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى، أَصْطَفَاكَ اللَّهُ
 بِكَلَامِهِ، وَخَطَأُ لَكَ بَيْنَهُ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ
 يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى (ثَلَاثًا)».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٦٢٤٠ وَمَوَاضِعُ أُخْرَى) وَمُسْلِمٌ (رَقْم:

٢٦٥٢) مِنْ طَرَفَيْ عَنْهُ.

أَفْضُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ قَدْ أَوَّلَتْهَا النُّصُوصُ النَّبَوِيَّةُ
بَيَانًا لِلْفَضْلِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ وَقَايَةً مِنَ
الضَّلَالِ.

فَكَانَ مَبْدَأُ وَقَرَعِ الْإِفْتِرَاقِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي تَرْكِ سَبِيلِ
الْجَمَاعَةِ وَالْبَنِيِّ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ الْجَمَاعَةُ مَتَمِّمَةً بِالْكَتِفِهَا عَلَى
إِمَامِهَا وَخَلِيفَتِهَا سَامِعَةً مُطِيعَةً، وَهَكَذَا الشَّأْنُ بَعْدَ صَلَاحِ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَتَرْكِهِ الْخِلَافَةَ لِمَعَاوِيَةَ، وَيَأْتِي أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ
ذَلِكَ فِي حَيَاةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَقْسِيًّا فِي أَسْتِقَامَتِهِ وَأَعْتِدَالِهِ، أَوْ
تَجَاوُزِهِ وَخُرُوجِهِ؛ بِمَقْدَارِ اعْتَصَامِهِمْ بِمِنْهَاجِ الْجَمَاعَةِ الْأُولَى
قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَشَارُ إِلَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٠]، فَإِنَّمَا أَسْتَحَقُّ
الْمُتَابِعُونَ بِالْإِحْسَانِ لِلْفُوزِ كَمَا أَسْتَحَقُّهُ الْمُتَبَوِّعُونَ لِأَجْلِ
الْمُتَابِعَةِ، وَبِهَذَا يَكُونُ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ بَيِّنًا، وَأَنَّهَا وَإِنْ سُمِّيَتْ
(فِرْقَةً) فِي حَدِيثِ الْإِفْتِرَاقِ فَهِيَ كَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَمْتِيَّازِهَا
عَمَّنْ خَرَجَ عَنْهَا، وَكَوْنُهَا وَاحِدَةً مِنْ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ لَا يَعْنِي
قَلَّةَ أَفْرَادِهَا، فَإِنَّهَا الْأَصْلُ وَعَنْهَا خَرَجَتْ تِلْكَ الْفِرَقُ، وَحَيْثُ

أَنَّهَا كَذَلِكَ فَالْأَصْلُ أَنْدَرَا جُ عَامَّةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِيهَا عَلَى مَرَّةِ
 الْعُصُورِ، وَلَا يُقَالُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: هُوَ خَارِجٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ
 مُفَارِقٌ لَهَا إِلَّا بِمُفَارَقَةٍ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِي هُوَ الْخُرُوجُ عَنْ
 مُتَابَعَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِوَاحِدٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْجَحُودُ بِإِنْكَارِ الْمَعْلُومِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ بِقَوَاطِعِ
 الْأَدَلَّةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ، فَيَصِيرُ بِهِ الْإِنْسَانُ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ،
 وَفِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي،
 وَالتَّنَسُّسُ بِالتَّنَاسُوسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»^(١)، وَمِنْهُ
 الْمُرْتَدُّونَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمُ الصُّدِّيْقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالثَّانِي: التَّأْوِيلُ الْمَعَارِضُ لِقَوَاطِعِ الْأَدَلَّةِ، كَالْخُرُوجِ عَلَى
 الْخَلِيفَةِ الْمُسْلِمِ بِنَوْعٍ شُبْهَةٍ، كَأَن يُقَالَ: هُوَ خُرُوجٌ لِإِنْكَارِ
 الْمُنْكَرِ، فَيَقَعُ بِذَلِكَ مِنْ شَقِّ الْعَصَا وَأَسْتِبَاحَةِ دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٦٤٨٤) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ١٦٧٦) مِنْ
 حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

والتَّعَدِّي عَلَى حُرْمَاتِهِمْ مَا لَا تَخْفَى حُرْمَتُهُ فِي قَوَاطِعِ الْأَدَلَّةِ،
 فَاللَّهُ تَعَالَى حَرَّمَ الْمُسْلِمَ عَلَى الْمُسْلِمِ دَمَهُ وَمَالَهُ وَعِزَّتَهُ،
 فَاسْتِبَاحَةُ ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ صَرِيحَةٌ لِلْمَقْطُوعِ بِهِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ،
 وَخُرُوجٌ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَقَدَّمَ فِي هَذَا صَرِيحاً حَدِيثُ
 عَرْفَجَةَ الْأَشْجَمِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنَاكُم وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ
 يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ».

وَمِنْ أَبْرَزِ صُورِهِ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ بَعْثُ الْخَوَارِجِ عَلَى
 أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، فَقَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ وَكَانَ عَلَى
 الْهُدَى وَالْخَيْرِ، أَمَّا هُمْ فَكَانُوا عَلَى الضَّلَالَةِ بِنِزَاعِهِمْ لِحُلُوفِ
 الْمُسْلِمِينَ وَخَرْقِهِمْ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، فَكَفَرُوا أَهْلَ
 الْإِسْلَامِ يَوْمَئِذٍ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ، وَاسْتَبَاحُوا دِمَاءَ
 الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ بِنَاوِيلِ الْقُرْآنِ، وَمَا أَرَادُوا بِهِ
 الْخُرُوجَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَا قَصْدُوا إِبْطَالَ أَحْكَامِهِ وَشُرَائِعِهِ، بَلْ
 كَانُوا كَمَا قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ
 إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا

صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بَشِيءٌ، يقرأون القرآنَ يحسبونَ أَنَّهُ لَهُمْ
وهو عليهم، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ
كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ...» الحديث (١).

وَأَمْرُ الْجَاهِدِ الْمُرْتَدِّ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ ظَاهِرٌ فِي الْكُفْرِ وَالْخُرُوجِ
مِنَ الْإِسْلَامِ، لَكِنَّ الْمَتَأَوَّلَ كَالْخَوَارِجِ وَنَحْوِهِمْ هُمُ الْمَعْنِيُّونَ
بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي»، فَإِنَّ الْخُرُوجَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ
بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي يَبْقَى أَصْحَابُهُ تَحْتَ مَسْمَى الْمُسْلِمِينَ هُوَ الَّذِي
يُصَيِّرُهَا فِرْقًا، لَا الْخُرُوجَ بِالرَّدَةِ الَّتِي تُصَيِّرُ أَصْحَابَهَا فِي عِدَادِ
غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا الْمَعْنَى فِي الْخُرُوجِ عَنْ الْجَمَاعَةِ بِمَفَارِقَةٍ
سَبِيلِهَا جَدِيرٌ بِالْوُقُوفِ عِنْدَهُ، وَذَلِكَ بِتَحْرِيرِ الْقَوْلِ فِي قَضِيَّتَيْنِ
بِهَا تَمَامُ الْبَيَانِ لِدَلَالَةِ حَدِيثِ الْإِفْتِرَاقِ:

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْم: ١٠٦٦) مِنْ طَرِيقِي زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ الْجُهَنِيِّ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ
مِنْ أُمَّتِي؛ يَفْرَاوْنَ ...» الْحَدِيث.

وَهُوَ حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ عَنْ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ.

القضية الأولى

في سبب الخروج من الجماعة

وهذه يُفصِّحُ عنها قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وأنت إذا تأملت ما ذكره النبي ﷺ في شأن الخوارج كالحديث المتقدم، وكانوا أعظم الطوائف التي خَرَجَتْ في صدر الإسلام عن الجماعة؛ وجدت وقوع ذلك منهم كان بتأويل القرآن، وقد بينَّ الله تعالى في هذه الآية أنَّ الذي تقَعُ به الفِتنة من الآيات إنما هو تلك المتشابهات التي لم يُذكر المستعمل لها مُراد الله تعالى منها، فصرَّفها على غير وجوهها، فصادم بها المحكمات، وخالف القرآن، وأهل هذا المنهاج موصوفون بالزَّيغ، وهو الميل عن الحق، وهو بالضرورة يعني الخروج إلى

الباطل، ولذلك قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَأَحَذَرُوهُمْ»^(١).

وكان أبو أمانة الباهلي (رضي الله عنه) يقول في هذه الآية في الذين في قلوبهم زيغ: «هم الخوارج»^(٢).

(١) حديث صحيح.

أخرجه البخاري (رقم: ٤٢٧٣) ومُسْلِمٌ (رقم: ٢٦٦٥) من حديث عائشة.

(٢) إسناده صالح في الآثار.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٢٦/٨، ٣٢٧) وغيره ضِعْرَ حديث مُطَوَّلٍ من طريق أبي غالب عن أبي أمانة بما يُقيدُ هذا التفسيرَ موقوفاً من قول أبي أمانة.

وأخرجه أحمد (٢٦٢/٥) وغيره من طريق أبي غالب، قال: سَمِعْتُ أَبَا أَمَانَةَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ مَرْفُوعَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَيَسُدُّ أَنَّ أَبَا غَالِبٍ لِحُطْنِهِ لَا يَضِيقُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْخَوَارِجِ، فَكَانَتْ سَمِعَ مِنْ أَبِي أَمَانَةَ مِنْهُ جُمْلَةٌ مَرْفُوعَةٌ، وَسَمِعَ سَائِرَهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي أَمَانَةَ، فَكَانَ لَا يُجَسِّنُ التَّمْيِيزَ لِلْمَرْفُوعِ مِنَ الْمَوْقُوفِ، وَالْأَشْبَهُ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَوْقُوفَةٌ، كَمَا مَالَ إِلَيْهِ أَبُو كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٨/٢).

وَأَمَّا قَالُ ذَلِكَ فِيهِمْ لِمَا أَدْرَكَهُ مِنَ الْفُرْقَةِ الَّتِي خَرَقَ بِهَا
الْخَوَارِجُ جِدَارَ الْجَمَاعَةِ وَخَرَجُوا بِهَا عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِلَّا
فَإِنَّ طَوَائِفَ بَعْدَ ذَلِكَ خَرَجَتْ عَنِ الْجَمَاعَةِ بِالتَّأْوِيلِ
لِلْمُتَشَابِهَاتِ، فَرَدُّوا بِهَا الْمَحْكَمَاتِ، كَالَّذِينَ أَنْكَرُوا عِلْمَ اللَّهِ
السَّابِقَ لِلْمَوْجُودَاتِ الْمَعْرُوفِينَ بِ(الْقَدَرِيَّةِ)، وَأُولَئِكَ الرَّاغِبَةُ
الَّذِينَ صَارُوا يَتَدَيَّنُونَ بِسَبِّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَخَاصَّتِهِ، بَلْ
مِنْهُمْ مَنْ غَلَا حَتَّى كَفَّرَ سَادَةَ الْأُمَّةِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ
الَّذِينَ كَانَتْ سِيرَتُهُمْ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ﷺ أَمْتِدَاداً لِسِيرَتِهِ، كَالْخُلَفَاءِ
الرَّاشِدِينَ الْأَرْبَعَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ، وَسَائِرِ الْعَشْرَةِ
الْمُبَشَّرِينَ بِالْجَنَّةِ، فَخَرَجَ هَؤُلَاءِ عَمَّا كَانَتْ الْأُمَّةُ مَجْتَمِعَةً عَلَيْهِ بِمَا
تَوَاتَرَتْ بِهِ النُّصُوصُ فِي مَنَاقِبِهِمْ وَفَضَائِلِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ،
وَهَكَذَا تَأْتِي الطَّوَائِفُ تَلَوُّ الطَّوَائِفِ مَفَارِقَةً لِسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ
مُضَادَّةً لِلْمَحْكَمَاتِ مِنَ التَّنْزِيلِ، بِاتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَكَثُرَتْ
الْمُصْطَلِحَاتُ وَالْمُسَمِّيَّاتُ تَبَعاً لِلْعَقَائِدِ وَالْمَنَاهِجِ وَالسُّلُوكِيَّاتِ
خَارِجَةً عَنِ الْجَمَاعَةِ، لَا بِالتَّأْوِيلِ الْمُحْتَمَلِ الَّذِي لَا يَتَعَاضُّ
مَعَ النُّصُوصِ الْمَحْكَمَاتِ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ لَمْ تَزَلْ تَخْتَلِفُ فِيمَا يَسُوعُ

في الاختلاف، وإنما في ردّ النصوص القواطع من الكتاب
والسنة بالشبهات.

القضية الثانية

في حكم المتأولين الخارجين من الجماعة

هذه من أخطر القضايا المتفرعة عن حديث الافتراق
وشبهه، فإنه حين جاء فيه وعيد المتفرقين بالنار إلا الجماعة،
أشبه ذلك على كثير من الناس، فخلقوا نزلوا الوعيد على من
رأوا أنهم فارقوا الجماعة، حتى بلغ الفهم بأناس ليقولوا:
نحن الفرقة الناجية، وهم يريدون طائفتهم أو حزبهم الذي
ينتمون إليه مما ظنوا أنه موافق لسبيل الجماعة، ودفعوا ليقولوا
بمقابل ذلك: سائر الطوائف مندرجة تحت الشتين والسبعين
فرقة التي في النار، وهذا منهج خطير نرى اليوم كثيراً من
الناس يقوم في دعوتهم عليه، وهو في التحقيق خروج عن
سبيل المؤمنين، وصاحبه واقع المحذور من وجوه متعددة،
تذكر من التنبيهات التالية:

١ - الْحُكْمُ عَلَى الْمَعْيُينِ بِمَجْرَدِ أَنْتَسَابَاتِهِمْ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ ضَلَالَةٍ وَمَنْ ثَمَّ فَهَمُّ مِنَ الْفَرْقِ الْمُسْتَحَقَّةِ لِلنَّارِ؛ لَيْسَ فِيهِ مِطَابَقَةٌ بَيْنَ ذَلِكَ الْجُزْأِ وَالْفِعْلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ، فَلَا يَخْفَى كَمِّ فِي تِلْكَ الْأَنْتَسَابَاتِ مَا لَا يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةِ سُلُوكِ الْمُتَنَسِّبِ، خَاصَّةً فِي الْعَامَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ أَنْتَسَابَاتِهِمْ إِلَى فِرْقَةٍ أَوْ طَائِفَةٍ مَعْيَنَةٍ لَا تَعْنِي دَائِمًا الْمَتَابَعَةَ فِي الضَّلَالِ، فَإِنَّ الْعَامَّةَ الْيَوْمَ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ الْمُتَنَسِّبَةِ لِلْإِسْلَامِ فِيهِمْ مِنَ الْجَهْلِ مَا لَا يَعْلَمُونَ مَعَهُ حَقِيقَةَ مَا يَتَنَسَّبُونَ إِلَيْهِ، فَلَيْسَ أَكْثَرُهُمْ فِي مَقَامٍ فَهَمِّ كَلَامِ شَيْخِهِ وَعُلَمَائِهِ، بَلْ إِنَّ فِي الْعَامَّةِ مَعَ الْجَهْلِ مِنَ السَّلَامَةِ مِنَ الضَّلَالَاتِ الَّتِي عِنْدَ الْأَسْيَادِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، خَاصَّةً تِلْكَ الضَّلَالَاتِ الَّتِي يَكُونُ مِنْ مَنَهِجِ أَصْحَابِهَا كِتَابَتُهَا عَنِ الْعَامَّةِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُنْزَلَ الْحُكْمُ بِالضَّلَالِ بِمَجْرَدِ النَّسَبِ حَتَّى يَكُونَ فِي سُلُوكِ الْمُتَنَسِّبِ الْمَعْيَنِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ مَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَنَالُ الْحُكْمَ بِالضَّلَالِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُوَافِقاً لِسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بَقِيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ مِمَّا كَانَ أَنْتَسَابُهُ، وَسَادُّكَ لَكَ قَرِيباً كَلِمَةً مُوجِزَةً فِي جَوَازِ هَذَا

الانتسابِ أو منعه.

٢ - الأحكامُ الظاهرةُ في الدنيا كالحكمِ بالهدايةِ الظاهرةِ والضلالِ الظاهرِ ممكِنٌ للبشرِ، وذلك من خلالِ سلوكِ الإنسانِ استقامةً وأعوجاجاً في الأفعالِ والأقوالِ الظاهرةِ، وعلى ذلك تجري أحكامُ الدنيا، لكنَّ حقائقَ ما في القلوبِ علمُها إلى اللهِ وحده، وهذه قضيةٌ جليَّةُ البراهينِ من الكتابِ والسنةِ، لا تحتاجُ إلى إطالةٍ في هذا المقامِ.

ومنها الحكمُ بالبدعةِ، فإنَّ ذلك ممكِنٌ أن ينبني على الأمرِ الظاهرِ، وكذلك الفسقُ فيكونُ على المعصيةِ الظاهرةِ، وأحكامُ الظاهرِ قد تتخلَّفُ عن مواقعِ البدعةِ أو المعصيةِ، فليسَ كُلُّ مَنْ فَعَلَ بِدْعَةً مُبْتَدِعاً، وَلَا كُلُّ مَنْ وَاقَعَ مَعْصِيَةً فَاسِقاً، فإنَّه قد يكونُ له فيها عُذْرٌ تَسْقُطُ عنه به أحكامُ التَّبْدِيعِ والتَّفْسِيقِ.

وهذا يعودُ بنا إلى ضرورةِ إدراكِ الفرقِ بينَ وَضْفِ الفعلِ أو القولِ بالكُفْرِ والفسقِ والبدعةِ، وبينَ أن تُرْسَلَ

الحُكْمَ عَلَى مُوَاقِعِ ذَلِكَ، فَإِنْ إِطْلَاقَ الْحُكْمِ يَسْتَلْزِمُ زَوَالَ
عُذْرِهِ، فَاتَّبِعْهُ، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ تَعْمُّ بِهَا الْبَلَوَى تَحْتَاجُ إِلَى عَنَايَةٍ
وَتَفْصِيلٍ وَبَيِّنَاتٍ لَهَا بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ الْعِلْمِ،
لَيْسَ هَذَا مَحَلُّ تَفْصِيلِهَا.

٣ - الْأَحْكَامُ الْبَاطِنَةُ فِي الدُّنْيَا أَوِ الْآخِرَةِ لِلْأَشْخَاصِ
الْمُعَيَّنِينَ حَقٌّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَحْدَهُ، فَالشَّهَادَةُ بِالْإِيمَانِ الْمَطْلُوقِ
أَوِ النِّفَاقِ لِلْإِنْسَانِ جُرْأَةٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَعْظَمُ مِنْهَا
الشَّهَادَةُ بِالْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ، وَبِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ أَوِ بِالْعَذَابِ، فَهَذِهِ
أَحْكَامٌ خَفِيَّةٌ بَاطِنَةٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَالْأَضَلُّ الْوُقُوفُ
فِيهَا عِنْدَ خَبَرِ الْوَحْيِ، فَمَنْ شَهِدَ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِشَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ بِعَيْنِهِ شَهِدْنَا لَهُ بِهِ، وَمَنْ سَكَتَ عَنْهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ
سَكَتْنَا عَنْهُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ رَجْمٌ بِالْغَيْبِ وَتَعَدُّ عَلَى حَقِّ اللَّهِ
تَعَالَى، فَحِينَ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ وَهُوَ لَا
يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنَّمَا شَهِدَ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ لَهُ؛ شَهِدْنَا لَهُمْ
بَذَلِكَ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا حُلَّ لَنَا أَنْ نَقُولَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
عَظِيمٌ بِلَا تَهْمٍ فِي الْإِسْلَامِ: هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وهذا بابٌ حذَّرَ اللهُ تعالى منه غايةَ التحذيرِ، كما في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ؟ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩ - ٥٠]، وقوله: ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ، هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢]، وهو سبيلُ عابه اللهُ تعالى على الأممِ قبلنا، فليس هو من سبيلِ المؤمنين.

وإنما يُشْهَدُ للإنسانِ بالصَّلاحِ والدينِ على الأمرِ الظَّاهِرِ منه ويُقالُ في وَصْفِهِ: (أَحْسَبُهُ كَذًا وَكَذَا، وَلَا أَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا)؛ كما ثبتَ من حديثِ أبي بكرةَ (رضي اللهُ عنه) عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ، فَلْيَقُلْ: أَحْسَبُ فَلَانًا وَاللَّهُ حَسِيْبُهُ، وَلَا أَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، أَحْسَبُهُ كَذًا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ»^(١).

(١) حديث صحيح.

أخرجه البخاريُّ (رقم: ٢٥١٩، ٥٧١٤، ٥٨١٠) ومسلمٌ (رقم: ٣٠٠٠) عَنْ أَبِي بَكْرَةَ الثَّقَفِيِّ قَالَ: أَتَنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ! قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ» مِرَارًا، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وتأمل ههنا نهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ التَّزَكِّيَةِ لِلْإِنْسَانِ الْمُعَيَّنِ،
مع أنه في جانبِ حُسْنِ الظَّنِّ بالمسلمينَ الَّذِي جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ
بِالْأَمْرِ بِأَصْلِهِ، فَكَيْفَ بِمَا يُبَيِّنُ مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَى سُوءِ الظَّنِّ
بِالمُسلمينَ الَّذِي هُوَ مُحَرَّمٌ مِنْ أَسَاسِهِ؟ كَالشَّهَادَةِ بِالتَّفَاقُقِ أَوْ
بِالنَّارِ وَالْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ؟

وَلَقَدْ جَاءَ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ شَدِيدٌ، فَعَنْ صَمْعَدِ بْنِ
الْيَاسَمِيِّ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا يَاسَمِيُّ، لَا تَقُولَنَّ لِرَجُلٍ:
وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ أَبَدًا، قُلْتُ: يَا
أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنَّ هَذِهِ لَكَلِمَةٌ يَقُولُهَا أَحَدُنَا لِأَخِيهِ وَصَاحِبِهِ إِذَا
غَضِبَ، قَالَ: فَلَا تَقُلْهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «كَانَ
فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلَانِ، كَانَ أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدًا فِي الْعِبَادَةِ، وَكَانَ
الْآخَرُ مُسْرِفًا عَلَى نَفْسِهِ، فَكَانَا مَتَاخِضَيْنِ، فَكَانَ الْمُجْتَهِدُ لَا
يَزَالُ يَرَى الْآخَرَ عَلَى ذَنْبٍ، فَيَقُولُ: يَا هَذَا أَقْصِرْ، فَيَقُولُ:
خَلَنِي وَرَبِّي، أُبْعِثْ عَلَيَّ رَقِيبًا؟» قَالَ: «إِلَى أَنْ رَأَاهُ يَوْمًا عَلَى
ذَنْبٍ أَسْتَغْظَمَهُ، فَقَالَ لَهُ: وَبِحُكِّ أَقْصِرْ، قَالَ: خَلَنِي وَرَبِّي،
أُبْعِثْ عَلَيَّ رَقِيبًا؟» فَقَالَ: فَقَالَ: وَاللَّهِ، لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا

يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ أَبَدًا» قَالَ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا
مَلَكًا فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا وَاجْتَمَعَا، فَقَالَ لِلْمَذْنِبِ: أَذْهَبَ
فَأَدْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: أَكُنْتَ فِي عَالَمٍ؟ أَكُنْتَ عَلَى
مَا فِي يَدَي خَازِنًا؟ أَذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ»، قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسُ
أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ، لَتَكَلِّمَ بِالْكَلِمَةِ أَوْ بَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتُهُ»^(١).

فَكَمْ فِينَا - مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ - مَنْ يُرْسِلُ الْكَلَامَ فِي

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٣٢٣، ٣٦٣) وَأَبُو دَاوُدَ (رقم: ٤٩٠١) مِنْ
طَرَفِ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ضَمُضَمُ بْنُ جَوْوِسَ الْبَهَامِيُّ،
بِهِ.

قُلْتُ: وَاسْنَادُهُ جَيِّدٌ، عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ثِقَةٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ غَيْرِ يَحْيَى
بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَمَّا عَنْهُ فَفِيهِ ضَعْفٌ وَأَضْطِرَابٌ، وَلَيْسَ حَدِيثُهُ هَذَا عَنْ
يَحْيَى، وَضَمُضَمٌ ثِقَةٌ.

وَقَدْ جُعِلَتِ الْجُمْلَةُ الْآخِرَةُ (لَتَكَلِّمَ بِالْكَلِمَةِ...) فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ
مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِي رَوَايَتِي أَحْمَدَ مَرْفُوعَةً، وَقَدْ رَفَعَهَا عَنْ عِكْرِمَةَ
ثِقَتَانِ: أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَوَقَّعَهَا عَلِيُّ بْنُ
ثَابِتٍ الْجَزْرِيُّ وَهُوَ صَدُوقٌ، وَرَوَايَةُ الثَّقَيْنِ أَوْلَى مِنْ رَوَايَتِهِ.

المسلمين الذين خالفوه أو وافقوه فيحكم فيهم بأحكام هي من خصوصيات الله تبارك وتعالى، فيترحم نجاه أو هلاكاً، وما ذلك له.

٤ - نصوص الوعيد العامة التي تأتي جزاءً على بعض المخالفات للشرعية، منها ما يجري تطبيقه على المخالفين في الدنيا، كنحو إقامة الحدود والقصاص، ومنها ما هو من أحكام الآخرة، كدخول النار، والحرمان من الجنة، وإعراض الله تعالى واحتجابه عن الإنسان، وغير ذلك من العقوبات الأخروية.

فإنما أحكام الدنيا فهي تابعة لقانون قضاء دقيق لا يفصل فيه إلا أهله، ولا يُعذر القاضون فيه إلا باستفراغ وسعيهم في إقامة العدل، ومع ذلك فلا يُبنى إلا على البراهين الظاهرة، ويبقى العلم بالحقائق لله عز وجل فهو الذي يتولى السرائر، ولذلك جاءت القاعدة: (أدرءوا الحدود بالشبهات) (١)،

(١) هذه قاعدة فقهية استُفيدت من دلائل كثيرة في الكتاب والسنة، ورويت كحديث عن النبي ﷺ ولا يصح من جهة الإسناد.

وَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ الْخَصْمَيْنِ مِنْ كِتَابِ الْحَقِيقَةِ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ
 بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ عَلَى نَحْوِ مَا
 أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا
 أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»^(١).

وَأَمَّا فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ فَهِيَ حَقٌّ مَحْضٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ
 عَلَّمَنَا بِالْبُرْهَانِ الْقَاطِعِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ كُلَّ الْمَعَاصِي
 دُونَ الشُّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى قَابِلَةٌ لِلْمَغْفَرَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
 لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ:
 ٤٨]، فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ ذَلِكَ كُلُّ خَطِيئَةٍ يُحِطُّهَا أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ
 الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، مَا دَامُوا عَلَى التَّوْحِيدِ لِلَّهِ تَعَالَى، بَلْ إِنَّ رَحْمَةَ
 اللَّهِ الْوَاسِعَةَ تَشْمَلُ الْمَخْطِئِينَ فِي بَعْضِ فُرُوعِ الْإِعْتِقَادِ مَا

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧١٩/٢) وَابْنُ خَرِيقٍ (رَقْم: ٢٥٣٤،
 ٦٥٦٦، ٦٧٤٨) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ١٧١٣) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ
 أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهِ.

داموا لم يقصِدوا ذلك، وكانَ الأصلُ عندهم تحقيقَ العبوديةِ
لِلَّهِ وإرادةَ وجهِهِ، كما وَقَعَ في تلكَ القِصَّةِ الصَّحيحةِ من
حديثِ أبي هريرة (رضي الله عنه)، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ لِأَهْلِيهِ: إِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ، ثُمَّ
أَذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لئنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ
لِيُعَذِّبَهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ
فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَحْرَ
فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا
رَبِّ وَأَنْتَ أَغْلَمُ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ»^(١).

(١) حديث صحيح.

أخرجه مالكٌ في «الموطأ» (١/ ٢٤٠) والبُخاريُّ (رقم: ٧٠٦٧)
ومسلمٌ (رقم: ٢٧٥٦) عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهِ.
كما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٣٢٩٤) ومسلمٌ، من طريقِ الزُّهْرِيِّ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهِ نَحْوَهُ.

وهذا حَدِيثٌ متواترٌ، صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ من حَدِيثِ جَمَاعَةٍ من
الصَّحَابَةِ، مِنْهَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عِنْدَ =

فتأمل تفريطه في طاعة الله طول عمره، حتى إذا حضره الموت يُخْتِمُ حياته بالإفصاح عن جهله بالله والقنوط من رحمته، لكنَّ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ عَلِمَ صِدْقَهُ في إرادة وجهه، فغَفَرَ له، وأيُّ صَاحِبٍ معصية دون الشُّركِ لا يُحْتَمَلُ له ذلكَ معها بلَغَتْ معصيته، ومهما كانَ خطؤه؟

وفي هذا المقامِ كلامٌ لشيخ الإسلام أبي تيمية يُكْتَبُ بهاء الذهب، قال (رحمه الله): «إِنَّ الْمَتَأَوَّلَ الَّذِي قَضَاهُ مُتَابَعَةُ الرَّسُولِ لَا يَكْفُرُ، بَلْ وَلَا يَفْسُقُ إِذَا أَجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، وَهَذَا مَشْهُورٌ عِنْدَ النَّاسِ فِي الْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ، وَأَمَّا مَسَائِلُ الْعَقَائِدِ فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ كَفَرُوا الْمُخْطِئِينَ فِيهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أئمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّذِينَ يَتَدَعُونَ بَدْعَهُ وَيُكْفِرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ» حَتَّى قَالَ: «وَلَا

= الْبُخَارِيُّ (رقم: ٣٢٩١، ٦١١٦، ٧٠٦٩) وَمُسْلِمٌ (رقم: ٢٧٥٧)،
وَحَدِيثُ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (رقم:
٣٢٦٦، ٣٢٩٢، ٧٠٦٩).

يلزَمُ إذا كَانَ الْقَوْلُ كُفْراً أَنْ يَكْفُرَ كُلُّ مَنْ قَالَهُ مَعَ الْجَهْلِ
 وَالتَّأْوِيلِ، فَإِنَّ ثُبُوتَ الْكُفْرِ فِي حَقِّ الشَّخْصِ الْمَعْيَنِ كُتُبُوتِ
 الْوَعِيدِ فِي الْآخِرَةِ فِي حَقِّهِ، وَذَلِكَ لَهُ شُرُوطٌ وَمَوَانِعُ ... وَإِذَا لَمْ
 يَكُونُوا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كُفَّاراً لَمْ يَكُونُوا مُنَافِقِينَ، فَيَكُونُونَ مِنَ
 الْمُؤْمِنِينَ فَيُسْتَغْفَرُ لَهُمْ وَيُرْحَمُ عَلَيْهِمْ، وَإِذَا قَالَ الْمُؤْمِنُ: ﴿رَبَّنَا
 أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]
 يَقْصِدُ كُلُّ مَنْ سَبَقَهُ مِنْ قُرُونِ الْأُمَّةِ بِالْإِيمَانِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ
 أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلِ تَأْوِيلِهِ فَخَالَفَ السُّنَّةَ، أَوْ أَذْنَبَ ذَنْباً، فَإِنَّهُ مِنَ
 إِخْوَانِهِ الَّذِينَ سَبَقُوهُ بِالْإِيمَانِ، فَيَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ وَإِنْ كَانَ مِنَ
 الثَّانِيَيْنِ وَالسَّابِعِينَ فَرَقَةً، فَإِنَّهُ مَا مِنْ فَرَقَةٍ إِلَّا وَفِيهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ
 لَيْسُوا كُفَّاراً، بَلْ مُؤْمِنِينَ فِيهِمْ ضَلَالٌ وَذَنْبٌ يَسْتَحِقُّونَ بِهِ
 الْوَعِيدَ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ عُصَاةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُخْرِجْهُمْ
 مِنَ الْإِسْلَامِ، بَلْ جَعَلَهُمْ مِنْ أُمَّتِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّهُمْ يُحْلَدُونَ فِي
 النَّارِ، فَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ يَنْبَغِي مِرَاعَاتُهُ، فَإِنَّ كَثِيراً مِنَ الْمُتَسَبِّبِينَ
 إِلَى السُّنَّةِ فِيهِمْ بَدْعَةٌ مِنْ جَنْبِ بَدْعِ الرَّافِضَةِ وَالْخَوَارِجِ،
 وَأَصْحَابُ الرَّسُولِ ﷺ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرُهُ لَمْ يَكْفُرُوا

الخوارج الَّذِينَ قَاتَلُوهُمْ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ كَلَامٌ نَافِعٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ الْخَطِيرِ^(١).

مِلَاقَةُ نَسَبِ الطَّوَائِفِ الْمُخْتَلِفَةِ

فِي انْتِسَابَاتِهَا بِحَدِيثِ الْاِفْتِرَاقِ

إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَغْنَى الْمُسْلِمِينَ بِأَسْمِ الْإِسْلَامِ عَنْ كُلِّ أَسْمٍ سِوَاهُ، فِيهِ رِبْطٌ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ وَالْأَحْكَامِ، وَلَا أَجْلِيهِ جَعَلَ الْوَلَاءَ وَالْبِرَّاءَ، وَمَا دَامَ أَسْمُ الْإِسْلَامِ ثَابِتاً لِلْإِنْسَانِ فَأَخُوَّةُ الْإِسْلَامِ لَهُ ثَابِتَةٌ.

هَذَا مَعْنَى مُقْطُوعٍ بِهِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الْحَجَّ: ٧٨]، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٣]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْفَرُهُ، التَّقْوَى هُنَا (وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)، بِحَسَبِ

(١) مِنْهَاجُ السُّنَّةِ (٥/ ٢٣٩ - ٢٤٠).

أمرى من الشرِّ أن يَحْفَرَ أخاهُ المُسْلِمَ، كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِزُّهُ»^(١)، وفي حديثِ الحارثِ الأشعريِّ المذكورِ طرفٌ منه في تفسيرِ الجماعةِ قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ أَدْعَى دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ جُثَا جَهَنَّمَ» فقالَ رجلٌ: يا رسولَ اللَّهِ، وإنَّ صِلَى وصامَ؟ قالَ: «وإنَّ صِلَى وصامَ، فأدْعُوا بدَعْوَى اللَّهِ الَّذِي سَمَّاكُمْ المُسْلِمِينَ المُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ»^(٢).

فإنَّ بَحْثَ عَنْ نَسَبِكَ الَّذِي نَسَبَكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ فهو الإسلامُ والإيمانُ والعُبُودِيَّةُ لِلَّهِ.

وَأَمَّا سَائِرُ الْأَلْقَابِ وَالْأَسَامِي فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ عَادِيَّةً أَوْ بَدْعِيَّةً، فَأَمَّا الْعَادِيَّةُ فَهِيَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَاتُ وَالْأَعْرَافُ مِنْ نِسَبِ الْقَبَائِلِ وَالصَّنَائِعِ وَالْمَدَارِسِ وَنَحْوِهَا،

(١) حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْم: ٢٥٦٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِهِ.

(٢) حديث صحيح، تقدَّم تخرِيجُهُ (ص: ٦٧).

فالأضلُّ في جميعها الإباحة حيث يستعملها النَّاسُ ويتخذونها
للتَّعْرِيفِ، كما قالَ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ
وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣].

فإذا خَرَجَتْ عن هذا المعنى إلى التَّفَاخُرِ والعِصْيَةِ
والحزبيَّة كانت جاهليَّةً مردولةً، لما فيها من الولاء لغير
الإسلام، وهو معنى أشار إليه القرآن بقوله تعالى في الآية
السَّابِقَةِ: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ
عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾.

وحينَ أَشْتَجَرَ رَجُلَانِ أَنْصَارِيٌّ وَمُهَاجِرِيٌّ، فنادى
الأنصاريُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ، ونادى المُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ،
سمعَ ذلكَ رسولُ اللَّهِ ﷺ فقالَ: «ما بالُ دعوى الجاهليَّةِ؟ ..
دَعَوْهَا فَإِنَّهَا مُتَنَتَّةٌ» وفي رواية: «فإنَّهَا خَبِيثَةٌ»^(١).

(١) حديث صحيح.

أخرجه البُخَارِيُّ (رقم: ٤٦٢٢، ٤٦٢٤) ومُسْلِمٌ (رقم: ٢٥٨٤)
من طريقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.
والرَّوَايَةُ الأُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ (رقم: ٣٣٣٠).

وإنما العلة في كونها دعوى جاهليّة ما وقع لها من
العصبيّة، وعصبيّة طائفة من المسلمين إلى نسب أو لقب غير
الإسلام والإيمان تفريق للكلمة وخروج عما أوجب الله من
ولاء المسلمين لمجرد إسلامهم بإسقاط اعتبار انتفاءاتهم،
والحق والباطل إنّما يتميزان بموافقة الكتاب والسنة الذي هو
بعينه منهاج الجماعة قبل ظهور الفرق، ولن تقدّر على تمييز
الحق من الباطل بتلك الألقاب والنسب وإن كانت عرقيّة
عاديّة، فكونك حنبلياً لا يعني كونك على الهدى والحق دون
من أنتسب شافعيّاً أو حنفيّاً، وهكذا كلّ نسبة لا تردّ عليها
الشريعة بإبطال.

ومما يندرج تحت النسب العاديّة الانتفاءات إلى المذاهب
الفقهية الأربعة وغير الأربعة، والحركات والجمعيات
الإصلاحية، ونحو ذلك ممّا يصطلح عليه الناس، ما دام
الانتفاء بريثاً من الحزبيّة والعصبيّة لذات الانتفاء.

أمّا النسب البدعيّة؛ فهي إلى الألقاب التي اكتسقت بمن

فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ فِي أَعْتِقَادَاتِهِمْ وَمَنَاجِيهِمْ وَسُلُوكِهِمْ فِيمَا لَا
يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ، كَلَقِبَ الْخَوَارِجَ وَالرُّوَافِضَ
وَالْجَهْمِيَّةَ وَغَيْرِهِمْ، وَهَذِهِ النُّسَبُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا تَجِدُ أَصْحَابَهَا
فِي الْعَادَةِ يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ لَهَا، إِنَّمَا تُسَبِّوْا لَهَا مِنْ قِبَلِ غَيْرِهِمْ
لَأَجْلِ السَّبِيلِ الَّتِي تَفَرَّقُوا فِيهَا عَنِ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَلَنْ تَجِدَ
أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ يَتَسَبَّبُ إِلَى نِسْبَةِ تُشِينُهُ، إِنَّمَا تَجْهَدُ
الطَّوَائِفُ فِي أَنْتَسَابِهَا لِأَحْسَنِ مَا تَرَى مِنَ النُّسَبِ.

وَأِنَّمَا تُعَرَّفُ لِلطَّوَائِفِ الْمَخَالَفَةِ لِمَنْهَجِ الْجَمَاعَةِ مَا تُمَيِّزَتْ بِهِ
مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْمَنَاجِيحِ، فَحَيْثُ صَارَ لَهَا كِيَانُهَا مَتَمِّزًا وَمُلْهَبُهَا
مُسْتَقْلًا، فَلَيْسَ إِطْلَاقُ اللَّقَبِ الْحَسَنِ عَلَيْهَا بِمَغْيِرٍ مِنْ حَقِيقَةِ
أَمْرِهَا وَإِنْ تَسَمَّيَتْ بِ(أَهْلِ الْحَقِّ)، وَإِذَا عُرِفَتْ بِلَقَبٍ يَمَيِّزُهَا
عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الطَّوَائِفِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ ذَلِكَ اللَّقَبُ
مَعْرِفًا لَهَا، وَلَوْ قَلَّبْتَ كُتُبَ الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ وَجَدْتَ كَثِيرًا مِنْ
الطَّوَائِفِ الَّتِي ظَهَرَتْ بِالْمَذَاهِبِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
وَالْجَمَاعَةِ تُنْسَبُ إِلَى مَنْشِئِهَا، فَإِذَا كَانَ الْإِنْتِسَابُ إِلَى مِثْلِ تِلْكَ
الْأَسْمَاءِ يُلْحِقُكَ بِأَهْلِ تِلْكَ الطَّائِفَةِ لَمْ يُشْرَعْ لَكَ ذَلِكَ

الانتساب، لما يَلْحَقُكَ من عَذْوِرِ اللَّحَاقِ بها من نِسَبِكَ إِلَى
 بدْعَتِهَا من قَبْلِ من يَفْهَمُ وَمَنْ لَا يَفْهَمُ، وَإِنَّمَا أَمَرَكَ اللَّهُ
 وَرَسُولُهُ ﷺ بِلُزُومِ مَنَاجِجِ الْجَمَاعَةِ وَأَنْ تَقُولَ: ﴿إِنِّي مِنَ
 الْمُسْلِمِينَ﴾، وَتَهَاكَ عَنْ سُبُلِ الْمُتَفَرِّقِينَ فَقَالَ: ﴿وَأَنْ هَذَا
 صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ
 سَبِيلِهِ، ذَلِكَكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]،
 وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتُ
 مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وَبَيَّنَتْ عَنِ التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: «إِنِّي أَكُفُّ
 وَكُلَّ هَوًى يُسَمَّى بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ»^(١).

(١) أثر حسن.

أَخْرَجَهُ أَبُو بَطْنَةَ فِي «الِإِبَانَةِ» (رَقْم: ٢٨٢) مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرٍ بِنِ
 هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ مَيْمُونٍ، بِهِ.
 قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَمَيْمُونٌ هَذَا لَقِيَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

تنبيهات

على تفسيرات مغلوطه تنفر من هذا الحديث

إِنَّ قَوَاطِعَ الْأَدْلَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَاءَتْ بِالْأَمْرِ
بِالاجْتِمَاعِ وَالْوَحْدَةِ، وَمَنْعَتْ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالْاِخْتِلَافِ، وَذَلِكَ
تَحْتَ شِعَارِ الْإِسْلَامِ لَا غَيْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ
الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَهَذَا الْاسْمُ كَافٍ لاحتواءِ
جَمِيعٍ مِنْ أَنْتَمَى إِلَيْهِ، وَمَجَرَّدُ هَذِهِ النِّسْبَةِ تَثْبُتُ أَحْكَامُ الْوَلَاءِ
وَالْبِرَاءِ، وَمَنْ ثَبَّتَ لَهُ لَمْ تَزَلْ عَنْهُ إِلَّا بَيِّقِينَ؛ فَيَلْحَقُ بَعْدَهُ بِغَيْرِ
الْمُسْلِمِينَ، وَمَجَرَّدُ هَذَا الْاسْمِ مُلْزِمٌ لِكُلِّ مَنْ أَنْتَمَى إِلَيْهِ أَنْ
يَكُونَ عَلَى صِفَةِ أَهْلِهِ؛ الْمَبِيتَةِ بِأَيَسَّرِ عِبَارَةٍ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
يُذَكِّرُهَا الْأَعْرَابُ الْأُمِّيُّ كَمَا يَفْقَهُهَا الْفَقِيهُ الْمُتَخَصِّصُ.

لَكِنْ فِينَا الْيَوْمَ طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ لَا تُقْنِعُهُمْ هَذِهِ النِّسْبَةُ،
حَتَّى يَقُولَ قَائِلُهُمْ: (لَا يَكْفِي مَجَرَّدُ الْإِنْتِسَابِ لِلْإِسْلَامِ حَتَّى
تَقُولَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) وَيَعْلَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ أَهْلَ
السُّنَّةِ وَأَهْلَ الْبِدْعَةِ يَتَّفِقُونَ فِي الْإِنْتِمَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ

يُمَيِّزُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ وَالْبِدْعَةُ مِنَ الشُّنَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَنْتِهَائِهِ
 الْمُمَيِّزُ لَهُ عَنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ؟، فَجَاءَ غَيْرُهُ فَرَأَى طَوَائِفَ مِنَ
 النَّاسِ أَنْتَسَبَتْ إِلَى الشُّنَّةِ وَهِيَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ فَقَالَ: (لَا يَكْفِي
 أَنْ تَنْتَمِيَ إِلَى أَهْلِ الشُّنَّةِ حَتَّى تَقُولَ: عَلَى مِنْهَجِ السَّلَفِ)
 بِنَفْسِ الْعِلَّةِ السَّابِقَةِ لِمُصَاحِبِهِ، فَأَفْتَرَقَ مَدْعُو السَّلَفِيَّةِ فِي
 سَلَفِيَّتِهِمْ فَجَاءَ ثَالِثٌ لِيَقُولَ: (لَا يَكْفِيكَ أَنْ تَكُونَ سَلَفِيًّا حَتَّى
 تَقُولَ عَلَى مِنْهَاجِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ) وَيُسَمِّي شُيُوخَهُ، أَمَا نَنْتَقِي اللَّهَ
 يَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ فِي أَنْفُسِنَا وَفِي الْمُسْلِمِينَ؟ رَحِمَ اللَّهُ أَوْلَئِكَ
 الَّذِينَ عَدَّدُونَا فَبَلَّغُوا ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَيْنَ هُمْ مِنْ هَذَا
 الْوَاقِعِ لِيُصَحِّحُوا الْحِسْبَةَ؟!

إِنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى مُحَاكِمَةِ الْمُبْطِلِينَ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ مِنْ
 أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِأَسْمِ الْإِسْلَامِ حَتَّى أَصْحَابَكَ مِنْ أَهْلِ
 طَوَائِفِكَ، فَإِنَّ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ بَيِّنٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ وَاجْمَاعِ
 الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّ مِنَ الْحِكْمَةِ فِي الْمَجَادَلَةِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ حَتَّى
 مَعَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ تَبْدَأَ الْحِوَارَ مِنْ نُقْطَةِ الْإِتِّفَاقِ، أَلَمْ تَقْرَأْ
 قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا

وَيُنَكِّمُ أَنْ لَا تَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً... ﴿الآيَةُ﴾ [آل عمران: ٦٤]؟ فإذا كانت دعوة غير المسلمين وإنكاراً مُنْكَرِهِمْ تُغْنِيهِمْ فِيهِ مَوَاضِعُ الْإِتِّفَاقِ؛ فَذَلِكَ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَجْمَعُكَ وَإِيَّاهُمْ الْإِنْتِسَابُ لِدِينِ الْحَقِّ أَوَّلَى وَأَصَحُّ فِي الْقِيَاسِ، فَكَيْفَ إِذَا أُنْضِمَّ إِلَيْهِ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ مِنَ التَّرَاحُمِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْحَرِصِ عَلَى مَنَافِعِهِمْ؟

لَكِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ تُشْكِلُ عَلَيْهِمْ أُمُورٌ، مِنْهُمْ مَنْ يَجْهَلُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمْنَعُهُ الْعَصِيَّةُ إِلَى فِرْقَتِهِ مِنْ إِدْرَاكِ حَقَائِقِهَا، فَقَبْلَ خِتَامِ هَذِهِ الرُّسَالَةِ لَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا إِنِّمَاماً لِلْمَقْصُودِ.

١- هَوْلُ نَسَبَةِ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)

مَا أَضَلُّ هَذَا التَّرْكِيبُ؟ وَهَلْ هُوَ مُصْطَلَحٌ شَرْعِيٌّ؟ أَمْ يَدْعِي؟

هَذَا التَّرْكِيبُ لَا يُعْرَفُ وَرُودُهُ فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ كَأَسْمِ عِلْمٍ لَطَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ، وَيُرْوَى فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ

تَبَيُّضٌ وَجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وَجُوهٌ» [آل عمران: ١٠٦]: «تَبَيُّضٌ
وَجُوهٌ أَهْلِ الشُّنَّةِ، وَتَسْوَدُّ وَجُوهٌ أَهْلِ الْبِدْعِ» وَرُويَ فِي
حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ وَمَوْقُوفٍ، وَلَا يَصَحُّ، بَلِ الْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ
مَوْضُوعاً^(١)، وَلَوْ صَحَّ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَرِيدَ بِهِ لِقَابُ لَطَائِفَةِ

(١) رُويَ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ» (رَقْم: ٨٩٨٦ مِنْ هَامِشِ
نَشْرَةِ «الْفَرْدُوسِ» الْمَحْدُوفَةِ الْأَسَانِيدِ) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ
الْقَطَّانِ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ،
حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي
عُمَرَ، بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ لَا يَتَرَدَّدُ أَهْلُ الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي تَرْكِيبِهِ مِنْ
حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ، وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ التُّهْمَةُ فِيهِ مِنْ
قِبَلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ مُجْهولٌ بِحَتَّاجٍ إِلَى كَشْفٍ، أَوْ مِنْ قِبَلِ تَسْوِيَةِ
الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَتَدْلِيْسِهِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَشْهُرِ النَّاسِ بِهَذِهِ التَّوَعِينِ
الْحَبِيثِينَ مِنَ التَّدْلِيْسِ، يَعْمَدُ إِلَى إِسْقَاطِ الْمَجْرُوحِينَ وَيُبْقِي الْأَجْوَادَ.
قِيلَ: وَرُويَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْطَانِيُّ فِي
«الدَّرُ الْمَشْهُورِ» (٢/٢٩١).

وَرُويَ مَوْقُوفاً عَلَى أَبِي عُبَايَسٍ وَهُوَ كَذِبٌ عَلَيْهِ، فَأَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي =

مخصوصة، إنما عُنيَ به عامةُ أهلِ الإسلامِ الذينَ لم يزالوا على
 المتابعةِ للنبيِّ ﷺ والبقاءِ معَ جماعةِ المسلمينَ، وهذا مقتضى
 التركيبِ لهذه اللفظة، فإنَّ أهلَ الإسلامِ يومئذٍ كانوا على
 المتابعةِ لما جاء به النبيُّ ﷺ، ومع الجماعة، فخرجت طوائفُ
 منهم عن ذلك فعُرفوا بما أخرجوا إليه من البدعِ والمسئياتِ،
 كالأحارجِ والروافضِ والقدريَّةِ والجهميَّةِ، وغيرهم، وبقي
 عامةُ أهلِ الإسلامِ على المتابعةِ والجماعةِ.

وهذا المعنى لا عناءَ في إدراكه، ومضى النَّاسُ يقولونَ:

= حاتم في «تفسيره» (رقم: ١١٣٩، ١١٤٠ - تفسير آل عمران) من
 طريق علي بن قدامة، عن مجاشع بن عمرو، عن عبد الكريم الجزري،
 عن سعيد بن جبير، عن أبي عباس، في قوله: «يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ»
 قال: تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، «وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ» قال: تَسْوَدُّ
 وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعِ والضلالةِ.

قلتُ: وإسناده وإياه جداً، مجاشع هذا أحدُ الكذابين، وقد حَدَّثَ
 بهذا عن ميسرة بن عبد ربه عن عبد الكريم الجزري.

هكذا أخرجه أبو الطبري في «السُّنَّة» (رقم: ٧٤).

وميسرة هذا من رموس المعروفين بوضع الحديث، قبحه الله.

(أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) يُرِيدُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ عَافَاهُمُ
اللَّهُ مِنَ التَّفَرُّقِ وَبَقُوا فِي جُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ.

لَكِنَّ الْعَامَّةَ عَمَدَتْ مِنْهُ إِلَى (أَهْلِ السُّنَّةِ) فَصَيَّرَتْهُ لِقَباً
لِطَائِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَتَرَى النَّاسَ الْيَوْمَ يُمَيِّزُونَ عَلَى أَسَاسِهِ
وِرَاثَةً لَا حَقِيقَةَ إِلَّا مِنْ رَحِمِ اللَّهِ، فَجَاءَ بَغْضُ النَّاسِ مُتَأَثِّرِينَ
بِهَذَا الْوَاقِعِ فِي اسْتِعْمَالِ التَّسْمِيَةِ فَحَمَلُوا اسْتِعْمَالَ السَّلَفِ
عَلَيْهِ، وَمَا اسْتَعْمَلَهُ السَّلَفُ إِلَّا عَلَى الْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ، وَحِينَ
صَنَّفَ الْكَثِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِنَّمَا
أَرَادُوا مَا كَانَ عَلَيْهِ الصُّحَابَةُ وَأَتَابُهُمْ مِنَ الْمَتَابَعَةِ وَالْوُقُوفِ
عِنْدَ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ، وَالَّذِي يَبْقَى حُجَّةٌ لِلَّهِ عَلَى
جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمَوَاقِفِ وَالْمُخَالَفِينَ.

٢ = حَوْلَ لِقَبِ (السُّلَفِ)

أَضَلُّ هَذَا اللَّقَبُ النَّسَبَ إِلَى (السَّلَفِ)، وَلَمْ يُعْرِفْ فِي
تَارِيخِ الْمُسْلِمِينَ كَلَقَبٍ تَمَيِّزُهُ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى عَصْرِنَا
الْحَاضِرِ، وَإِنَّمَا اسْتُعْمِلَ فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ النَّسَبِ،

وأريد به منهاج الجماعة الأولى وأتباعها العاصم من التفرق،
 ويقصره كثير من العلماء على قرون الخيرية التي قال فيها النبي
 ﷺ: «خير أمتي القرن الذين يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم
 الذين يلونهم»^(١)، وهي جيل الصحابة والتابعين وأتباع
 التابعين، مع أن لفظ السلف أعم في معناه من ذلك، لكنهم
 حين أرادوا به معنى مخصوصاً قصره عليه، ولا يفرق في
 معناه عن المعنى الذي استُخدم له لفظ (الجماعة)، والاعتقاد
 والمنهج والهدي الذي كانوا عليه هو الحق الذي لا تُسعد
 الأمة إلا به، ولن يصلح أمرها إلا بمتابعيته، وتفسيره في حياة
 الصحابة والتابعين وتابعيهم، لم يكن جزئية حصر فيها هذا أو
 ذاك كل مفهوم (السلفية)، إنه يعني الإسلام كله، الإسلام
 الذي بعث الله به نبيه ﷺ فكان الليل والنهار والشمس
 والقمر بل الماء والهواء؛ بل الحياة والموت؛ لتلك الأجيال،
 وهذا المعنى ليس من حق طائفة أو أخرى أن تستقل به، إنه

(١) حديث صحيح.

تقدم تخریجه (ص: ٤٧).

معنى 'مضمون' وليس 'زياً' أو 'شكلاً'، وانتَ تعجزُ أن تصنعَ
من المعاني تماثيلَ مهما تصوّرتَها، ومن ثمّ فتعجزُ أن تجعلَ ذلكَ
المعنى العظيمَ قابلاً للتجسّدِ في بدنِكَ لتقولَ: (أنا سلفي؟).

لذا؛ فمن يدّعي الحقَّ في هذه النسبة؟

وبينما أنا أعيّدُ هذا البيانَ لثقتِ نظري كلمةً مرّت بي لشيخٍ
فاضلٍ في صحيفةٍ معنيّةٍ بنشرِ المنهجِ السلفي، قيلَ له: (ما
نصيحَتُكَ للإخوةِ السلفيين؟) فقالَ: (نصيحتي للسلفيين أن
يكونوا سلفيينَ كما كانَ السلفُ الصالحُ)، أقولُ: نعم؛ إنَّ
الدَّعوى إن لم تُطابقِ الحقيقةَ تكونُ كذباً، وحينَ يحتاجُ
السلفيونَ ليكونوا سلفيينَ فلم تكنَ نسبتُهُم إذاً صادقةً.

فليتزعّمَ من هذا اللَّقبِ من يموّهونَ به على العامّةِ
والبُسطاءِ، فيزيدونَ على أساسِهِ تفريقاً للأمةِ.

وفي الوقتِ نفسِهِ؛ ليتتَّه آخرونَ عن سبِّ هذا اللَّقبِ لما
يروّنه من الصَّنّفِ الآخرِ من التَّجاوزِ والانحرافِ، فإنَّ ذلكَ
التَّجاوزَ والخروجَ عن الجادةِ ليسَ هوَ المنهاجُ السلفي، بل إنَّ

ذَلِكَ الْمَنَهَاجَ قَاضٍ عَلَى هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهِ، إِنَّمَا أَهْلُهُ الْمُتَّقُونَ.

إِنَّ (السَّلَفِيَّةَ) لَفُظٌ شَرِيفٌ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى مَعْنَى حَيًّا فِي نَفُوسِ الْمُسْلِمِينَ، قَاعِدَةٌ لِلْبِنَاءِ وَمِيزَانٌ لِلشُّلُوكِ فِي كُلِّ دَعْوَةٍ إِصْلَاحِيَّةٍ يَقْصِدُ أَصْحَابُهَا الْإِحْيَاءَ وَالتَّجْدِيدَ عَلَى مَنَهَاجِ سَلِيمٍ، فَكُلُّنَا مَقِيسٌ بِهِ فِي مَعْنَاهُ الْكَامِلِ السَّامِي.

وَلَوْ صَحَّ الْإِنْتِسَابُ إِلَى (السَّلَفِيَّةِ) لَعَلَّةِ أَجْتِهَادِ الْمُتَسَبِّبِ إِلَيْهَا فِي إِصَابَةِ مَنَهَجِ السَّلَفِ، فَلَا يَصَحُّ حَيْثُ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا لَطَائِفَةٍ خَاصَّةٍ، إِنَّمَا يَنْدَرُجُ تَحْتَهَا عَامَّةُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي إِصَابَةِ هَذَا الْمَنَهَجِ مِنْ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا أُنْدَرِجُوا تَحْتَ وَصْفِ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) بِهَذَا الْقَصْدِ، وَمَنْ قَصَدَ الْحَقَّ مِنْ طَرِيقِهِ وَهُوَ مُتَابِعَةٌ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى مَنَهَاجِ السَّلَفِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ أَخْطَأَ فِي بَعْضِ الْجَزْئِيَّاتِ أَوْ أَذْنَبَ لَمْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُحَذَفَ عَنْهُ هَذَا الْوَصْفُ، لَمَّا جَرَى فِي أَصْلِ مَنَهَجِهِ وَدِينِهِ مِنْ قَصْدِ مُتَابِعَةِ السُّنَّةِ وَالْكَوْنِ عَلَى مَنَهَجِ السَّلَفِ.

٢- مفهوم الطائفة المنصورة

تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بِذِكْرِ الطَّائِفَةِ المنصورة، كقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرُّهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»^(١)، فحمل بعض الناس ذِكْرَ الطَّائِفَةِ المنصورة على معنى الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ.

وهذا الحمل غريب، فإنَّ النُّصوصَ لكُلِّ من الحديثين لا تذكُرُ تلازماً بينهما، إلَّا من جهة كونِ هذه ناجيةً والأخرى منصورَةً، وأجتماعُهُما في النِّجاةِ والنَّصْرِ لا يعني اتِّحادهما من كُلِّ وَجِهٍ، فإنَّ النَّاجِيَةَ على ما تقدَّم بيَّأنه من معناها ما قابَلَت

(١) حديث صحيح متواتر.

رواهُ جَمْعٌ من أصحابِ النبي ﷺ، وطُرُقُهُ في «الصَّحيحين» وغيرهما.

واللَّفْظُ المذكورُ عندَ التُّرمذِيِّ (رقم: ٢١٩٣) من حديثِ قُرَّةِ بنِ إِيَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ، لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ...» الحديث.

قَالَ التُّرمذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ.

الطوائفَ المفرقةَ الخارجةَ عن سبيلِ المؤمنين، ويندرجُ فيها عامةُ المسلمين الذين لم يخرجوا عن الكتابِ والسنةِ والإجماعِ، أما الطائفةُ المنصورةُ فاتفقت الأحاديثُ على تسميتها بالطائفةِ، والمعنى في الطائفةِ أخصُّ من الفرقةِ، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وإن سَمَّينا الفرقةَ طائفةً عندَ اقترانها بالفرقِ فإنَّها باعتبارِ مجموعِ تلكَ الفرقِ طائفةٌ، أمَّا حينَ تُذكرُ الطائفةُ في عامَّةِ ألفاظِ الحديثِ فلا ينبغي العُدولُ بها عن معناها الذي هو الجزئيةُ من الفرقةِ.

وفي هذا المقامِ جاءتِ القرائنُ مؤكدةً كونَ الطائفةِ المنصورةِ جزءاً من الفرقةِ الناجيةِ، فإنَّها موصوفةٌ بكونِ أهلها يُقاتلونَ حتَّى يُقاتِلَ آخرُهُم المسيحَ الدَّجالَ، وأنَّهم بالشَّامِ^(١)،

(١) أمَّا الروايةُ في فتاхимِ الدَّجالِ، فأخرجها أبو داودَ (رقم:

٢٤٨٤) من طريقِ حمادِ بنِ سلمةَ، عن قتادةَ، عن مُطَرِّفِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الشَّخِيرِ، عنِ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

ولهذا معنى لا يصح أن تحمل عليه الفرقة الناجية بمعناها المتسع، وهو في حقيقته تكلف من القول في التفسير لا يعرف عن أئمة السلف، ووجدت بعضهم حاول تفسيره بكلمة عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم»، ووجد قول أحمد هذا جاء في تفسير حديث الفرقة الناجية، وفي حديث الطائفة المنصورة، ولو

«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ، حَتَّى يُقَاتِلَ أَخْرَجُهُمُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ».

قلت: وإسناده صحيح.

وأما كونها بالشام فبدل عليه عدة نصوص، منها ما أخرجه مسلم (رقم: ١٩٢٥) من حديث سعد بن أبي وقاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

كما قال معاذ بن جبل (رضي الله عنه): «وَهُمْ بِالشَّامِ» أخرجه البخاري عقب رواية معاوية بن أبي سفيان لهذا الحديث (رقم: ٣٤٤٢، ٧٠٢٢).

و(أهل الغرب) الأظهر أنهم أهل الشام، ويقتضد ذلك بحديث قتالهم الدجال، فإن النصوص الصحيحة على أن ذلك القتال سيكون بالشام.

تأمل من غير تعمقٍ ولا تكلفٍ لو جَدَّ أنَّ الروايةَ عن أحمدَ في تفسيرِ الفرقَةِ النَّاجِيَةِ بِالْعِبَارَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَثْبُتُ إِسْنَادُهَا عَنْهُ^(١)، وَلَوْ صَحَّتْ كَانَ مَرَادُهُ عَمُومَ أَتْبَاعِهِ عليهم السلام.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ بَعْضِ أُنْمَةِ الْحَدِيثِ كَأَحْمَدَ وَالْبُخَارِيَّ وَغَيْرَهُمَا الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ، أَوْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢)،

(١) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص: ٢٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ: «تَفَرَّقَ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً» فَقَالَ: بِالْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لَا تَقْطَعُهُ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ هَذَا وَأَحْمَدَ، كَمَا أَنَّ فِي الْإِسْنَادِ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفٍ عَنْ حَالِهِ.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ مَرْوِيٌّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أُنْمَةِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، وَالْبُخَارِيُّ.

أَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْهُمْ الْخَطِيبُ فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (٢٦)،
(٢٧) بِأَسَانِيدِهِ إِلَيْهِمْ.

وِعِبَارَةُ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ خَاصَّةٌ؛ قَالَ: «هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ وَأَصْحَابُ الْأَثَارِ» وَهِيَ كَالْمَفْسُورَةِ لِمَا أَطْلَقَهُ غَيْرُهُ.

فالمعنى أوسع في كلامهم من التصوّر الضيق الذي يحسبه كثير من الناس، ووجه ذلك أنّ الذين كانوا على السنة والاتباع والجماعة وتبذّ الأهواء هم أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم من حملة الآثار والدين، وهؤلاء هم أهل الحديث والعلم والفقه، وقد كانوا يومئذٍ في طليعة الملتين لمناذي الجهاد، ولا تكاد تجد في سيرة عليم من أولئك الأعلام أنّه كان من القاعدين، وإن شئت فسّل عنهم تغور الشام وغيرها من بلاد الإسلام لتعلم لمن كان الرباط!

٤- الرد على الطوائف الخارجة عن الجماعة

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من صفات هذه الأمة اللازمة لها، كما قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وهما من أخص صفات المؤمنين، وبهما قيام الدين، والخروج عن الجماعة بأي وجه كان، قليلاً أو كثيراً، يجب أن يحول المؤمنون دون وقوعه، وأن يأخذوا على أيدي

المخالفين، وبيان الحق من الباطل فريضة على أهل العلم والدين، خاصة في هذا الباب الخطير، فإن المنكر بترك الصلاة والصيام وفعل الزنا وشرب الخمر ونحوها من المعاصي الظاهرة ظاهرة للعامة من المسلمين، والعامة تُكره من غير احتياج إلى علم كثير، لكن المنكرات من البدع خاصة لا يُدرِكها العامة في الغالب، وإنما فهمها ومعرفة حقائقها مما يختص به أهل العلم، والعلة فيه ما سبقت الإشارة إليه أن أهل البدع يخرجون ببدعهم عن السنة والجماعة بالتأويل للمتشابهات من نصوص الوحي، وهذا باب خفي، نعم؛ تتبّعهم العامة لكن من غير معرفة بحقائق تلك البدع.

والعلماء يُدركون خطورة الإحداث في دين الله، وخاصة فيما يُصادمُ الشننَ وشرائع الدين، إذ هذا الجانب من البدع هو المفرق لكل كلمة الأئمة، ونفيه فرض على أهل العلم والذكر، وإنكاره أعظم من إنكار المعاصي الظاهرة، لانكشاف أمر المعاصي وخفاء أمر البدع، على أن أمر البدع يُلبس عادةً بلباس الدين، ولذلك كانت البدعة أحب إلى

إِبْلِيسَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ كَمَا يُوَثَّرُ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ .

وَحِينَ نَقُولُ: لَا تُعَيِّنُ الطَّوَائِفَ الْخَارِجَةَ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِي حَدِيثِ الْإِفْتِرَاقِ وَتُنَكِّرُ هَذَا التَّعْيِينَ، لَا يَعْنِي الشُّكُوتَ عَنِ الْمُبْطِلِينَ، فَلَا يَصِحُّ الْخَلْطُ بَيْنَ وَجُوبِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ عَلَى الْخَارِجِينَ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ الْفِرْقَةُ أَوْ تِلْكَ مَنْدَرَجَةٌ تَحْتَ الثُّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً الَّتِي فِي النَّارِ، فَالْأَوَّلُ فَزُضٌ يَتَحَقَّقُ بَيَانِ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالثَّانِي مُحْكَمٌ فِي الْأَدْلَةِ وَقَوْلٌ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ .

وَالْمَهْمُ أَنْ يُدْرَكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِضَافَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ إِنْكَارِ الْبِدْعِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ صَحَّةِ الْغَرَضِ فِي الْإِنْكَارِ، وَهَذَا لَهُ فِي التَّحْقِيقِ مَعْنَى بَعِيدٌ، فَإِنَّ الدَّاعِيَ إِلَى اللَّهِ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ فِي دَعْوَتِهِ غَرَضَيْنِ: ﴿مَعْذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، فَلَيْسَ إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ مُرَادًا لِمَجَرَّدِهِ، بَلْ هُوَ مَقْصُودٌ لِتَحْقِيقِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ بِالتَّبْلِيغِ، وَنَفْعِ الْخَلْقِ فِي الْغَايَةِ، وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَشْرَفُ الْأَمْرَيْنِ، وَعَلَيْهِ قَامَتِ دَعْوَةُ

المُرسَلين، والاكتفاء بالاولِ اَنانيَّةٌ مذمومةٌ، ولها عواقِبُ سيئةٌ،
فانتَ إِذا قَصَدْتَ اَنْ تُلقِيَ كلمَتَكَ فحَسَبَ ولم تُبالِ باثرِها
حَسَنًا كانَ او سيِّئاً فربَّما افسَدْتَ بِذلكَ اعْظَمَ مِمَّا تُصلِحُ، اَمَّا
اِذا ارَدْتَ بِكلمَتِكَ نفعَ المدعوِّ بِذلكَ من الاسبابِ كُلِّ ما هو
ممكنٌ لنفعِهِ وهدايته، وفي هذا المقامِ اِنْ كُنْتَ مِمَّنْ يلزُمُهُ اِنْكارُ
البِدْعِ فليَكُنْ هُناكَ نفعَ المدعوِّينَ.

ثمَّ إِنَّه لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ بِصَلِحٍ اَنْ يَشْتَغَلَ بِاِنْكارِ البِدْعِ،
لأنَّها حينَ كانَ فَهْمُ حَقائِقِها مِمَّا لا يُدْرِكُهُ العامَّةُ لما يَبْنِي عَلَيْهِ
من الشُّبُهاتِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الاِشْتِغالُ بِهِ، إِنَّها اِنْكارُهُ من
خصائِصِ العلماءِ، فعائِضُهُ يُبْنِي عَلَى غوامِضَ من الأدلَّةِ رَبِّها
أورَدَ التَّعَرُّضَ لها من قَبْلِ العامَّةِ شُكًّا عَلَيْهِمْ في دينِهِمْ
لِضَعْفِ ما عِنْدَهُمْ من العِلْمِ لِنَفْيِ شُبُهاتِ أَصْحابِ البِدْعِ،
ولَقَدْ قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ
فَاُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَأَحْذَرُوهُمْ»^(١)، والْحَذَرُ عِنْدَ

(١) حديث صحيح.

سبقَ تَحْرِيجُهُ (ص: ٩٢).

العامي يكون بالبُعْدِ عن التَّعَرُّضِ لتلك الشُّبُهَاتِ، كما قال
النَّبِيُّ ﷺ في الدَّجَالِ: «مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَالِ فَلْيُنْأَمِنْهُ (ثَلَاثًا
يَقُولُهَا) فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ يَتَّبِعُهُ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ بِهَا يَبْعَثُ
بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ» (١).

وهكذا شأنُ البِدْعِ، وهذه العلَّةُ كَانَ السَّلَفُ يُحَذِّرُونَ
الْعَامَّةَ مِنْ مَجَالَسَةِ أَشْخَاصٍ عُرِفُوا بِالدَّعْوَةِ إِلَى الْبِدْعِ خَوْفًا
عَلَى الْعَامَّةِ مِنَ التَّضَرُّرِ بِهِمْ، أَمَّا نَحْنُ الْيَوْمَ فَمَا أَعْظَمَ مَصِيبَتَنَا!
صَارَ يَتَكَلَّمُ فِي الطَّوَائِفِ مِنَّا الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، وَرَدُّ الْعُلَمَاءِ عَلَى
الْمُخَالَفِينَ فِي أَصُولِ الدِّينِ صَارَ يُطْرَحُ عَلَى الْمُنَابِرِ، وَيُلَخَّصُ
مِنْ مَطْوَلَاتِ الْكُتُبِ لِيُطْبَعَ بِالْأَلْوَانِ الزَّاهِيَةِ عَلَى صَفَةِ رَسَائِلِ
الْجَنِّبِ لِإِغْرَاءِ الْعَامَّةِ بِقِرَائَتِهِ، فَصِرَتْ تَرَى الشَّخْصَ يَتَكَلَّمُ

(١) حديث صحيح.

اخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/ ٤٣١، ٤٤١) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٤٣١٩) مِنْ
طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي ذَهْمَاءَ الْقَدَوِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ،
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِهِ.
قُلْتُ: وَاسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

عن السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَلْقَابِ
وَالْأَسْمَاءِ، وَمَا دَرَى الْمُسْكِينُ مَا سُنَّةٌ وَمَا شَيْعَةٌ، وَمَا مَعْتَزَلَةٌ
وَمَا أَشْعَرِيَّةٌ، أَيُّ مُصِيبَةٍ هَذِهِ؟ أَسْأَلُكُمْ يَا أَهْلَ الْعِلْمِ: عَلَى مَنْ
تَعَوَّدُ تَبَعَةُ هَذِهِ الْبَلِيَّةِ؟ نَشْكُو مِنْ تَفَرُّقِ الْأُمَّةِ وَفِينَا مَنْ يَقُومُ
دَعْوَتُهُ عَلَى ذَلِكَ.

لَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يَنْفَوْنَ الْبِدْعَ وَيُنْكِرُونَهَا عِنْدَ وُرُودِهَا،
وَلَمْ يَكُونُوا يَتَّبِعُونَ ذَلِكَ لَمَّا يَقَعُ بِتَبِيعِهِ مِنْ لَقَتِ النَّظَرَ إِلَيْهِ،
وَمَا كَانُوا يَحْذَرُونَ مِنْ صَاحِبِ بَدْعَةٍ إِلَّا حِينَ يَكُونُ دَاعِيَةً،
مَعَ تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ مَنْ خَرَجَ بِبَدْعَةٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَبَيْنَ مَنْ أَخْطَأَ
فِي شَيْءٍ مَعَ بَقَائِهِ فِي دَائِرَةِ الْجَمَاعَةِ، أَمَّا نَحْنُ فَلَمْ نَكْتَفِ بِإِنْكَارِ
الْمُنْكَرِ الظَّاهِرِ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ فِينَا مَنْ يُنْقَبُ مَتَّبِعاً
لِعَثَرَاتِ سَادَةِ الْأُمَّةِ وَعُلَمَائِهَا وَقَادَتِهَا فِي بَعْضِ فُرُوعِ الْمَسَائِلِ
الْمُلْحَقَةِ بِالْإِعْتِقَادِ، عَلَى مَقْيَاسِ اتِّخَاذِهِ ذَلِكَ الْمَتَّبِعُ أَوْ هَذَا
لِنَفْسِهِ، مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةٍ لِلْفَضْلِ بَيْنَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ وَبَيْنَ
أُئِمَّةِ الدِّينِ الَّذِينَ كَانُوا يَنْفَوْنَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَأَنْتِحَالَ
الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، فَاسْتَحَلَّ الْجَاهِلُ تَضْلِيلَ ابْنِ حَزْمٍ

والعزُّ بن عبد السلام والنُّوي وأبن حَجَرٍ، وغيرهم من أئمةِ الإسلام، فقابله جاهِلٌ مثلهُ فضلُ أبنِ تيميَّة وأبنِ القيم والصُّنعانيِّ والشُّوكانيِّ وغيرهم من أئمةِ الإسلام، وإنا هؤلاء جميعاً وإخوانهم أئمةُ الهدى والذين من السَّالِكِينَ لِمَنهاجِ الجماعةِ الأولى، وما من أحدٍ إلَّا له وعليه إلَّا رسولُ اللهِ ﷺ، وذمُّ السَّلفِ أصحابِ البدع حينَ عَمَدُوا إلى ذِكْرِ مثالبِ الصَّحابةِ لما كانَ في ذلك من التَّعَدِّي على حُرَمَاتِهِمْ وكشفِ عوراتِهِمْ وَجَحْدِ فضائلِهِمْ ومناقِبِهِمْ، ومن ثمَّ إسقاطُ إمامَتِهِمْ، وهذا المعنى يوجدُ في أتباعِ الصَّحابةِ أيضاً من أئمةِ الدين، فإنَّ الجرأةَ على مقاماتِهِمْ بتَّبِعِ مثالبِهِمْ إسقاطُ لَقَدْرِهِمْ في أعينِ العامةِ وَضَعْفُ العِلْمِ، ومن ثمَّ فلا يَحِدُّ النَّاسُ مَنْ يَقْتَدُونَ بِهِ.

٥- العمل الجماعي وموضعه مما تقدم

الاجتماعُ مقصودٌ لذاته في دينِ الإسلام، وفي الوَحْدَةِ تسليطٌ للشَّيْطَانِ على النَّفْسِ كما تقدَّم، والعملُ لإعادةِ بناءِ

الصَّريحِ أو ترميمه يحتاج إلى مجموعات عملي، فالعمل لهذه الغاية على هذا المعنى مطلوب من عامة أهل الإسلام، وحيث لا توجد للمسلمين الجماعة الكبرى التي يندرج تحتها عامة المسلمين ولا توجد القيادة الواحدة، فلا بُدَّ من العمل على تحقيق ذلك، وما تقدّم شرحه مُغْنِي عن إعادة الاستدلال، فما كَانَ من العمل في حركة إصلاحية أو جماعة معينة أو جمعية خيرية أو مُنظمة لتحقيق هذا الغرض فهو مطلوب بشرطين: أن يكون منهاج تلك الحركة قائماً على الكتاب والسنة ومنهاج الجماعة الأولى، وأن يسلم من العصبية لتلك الحركة أو الجماعة، وذلك بحفظ الولاء والنصيحة لجميع المسلمين، وسلامة الصدر لهم، والحذر من سحر الرئاسة وحب الصدارة، فتلك آفة مفرقة أعظم تفريق، وإنَّ الإنسان يكون مع إخوانه يعمل وإياهم بطاعة الله بوصيهم ويوصونه، حتى إذا دخل هذا الداء القلب فارتق أصحابهم وأستباح أذاهم، وما أسهل أن يجد مبررات يشتر بها ما أنطوت عليه نفسه من حب الرئاسة تكون عند كثير من هؤلاء ما رأوه من المنكر في

إخوانهم، فبذل أن يشتغلوا في إصلاح الخلل في إخوانهم
ونصيحتهم أنقلبوا ليكشفوا ما أستر من عوراتهم
ليفضحهم، وربما قيل في تلك الفضيحة (فضيحة لله)، هذا
إذا لم يصل التجاوز إلى الكذب والبُهتان، فمثل هذه الحركات
والدَعَوَاتِ يجب أن يؤخذ على أيدي أصحابها، فهؤلاء
مخالفون للكتاب والسنة والإجماع في عداوتهم للمسلمين
وأذا هم لهم، ولا تندرج هذه الحركات تحت العمل الجماعي
المشروع، فإن ذلك إنما يكون لغاية شرعية صحيحة وعلى
منهاج صحيح، وهذا الصنف وإن ظهر بلبوس أهل الحق
فقناعه مكشوف فيما يُواقعه من أذى المسلمين، وأعظمه أذى
خاصتهم من أئمة الأمة وساداتها وقُدواتها، بل أعظم منه أذى
الأموات من أولئك السادة.



خاتمة

وبعدَ هذا التَّجوالِ في حديثِ الافتراقِ وما جَرَّ إليه من التَّفرُّيعِ، أُخْتِمُ هذه المقالة بالتذكيرِ بكلماتٍ كَخُلَاصَةٍ لِمَا تَقَدَّمَ:
١ - الجماعةُ والوَحْدَةُ سبيلُ النِّجاةِ، والفرقةُ سبيلُ الهلاكِ.

٢ - الجماعةُ هي عَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا مَتَبِعَهُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَعْصَبُونَ إِلَّا لَهُ وَلَمَّا جَاءَ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْحَقِّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأُولُو الْعِلْمِ وَالْقِيَادَةِ مِنْهُمْ الَّذِينَ يُرَبُّونَ النَّاسَ عَلَى هَذَا الْمَنْهَاجِ؛ هُمْ أُولُو الْأَمْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِطَاعَتِهِمْ، وَمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَهُوَ مَنِهَاجُ الْجَمَاعَةِ.

٣ - قَاعِدَةُ الْجَمَاعَةِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَعَهُ، ثُمَّ خُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَالْأُمَّةُ مَعَهُمْ، فَمَنْ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِمْ مَقِيسٌ بِهِمْ مُوَافَقَةٌ وَمُخَالَفَةٌ.

٤ - يَبْقَى فِي إِطَارِ الْجَمَاعَةِ كُلُّ مَنْ قَصَدَ الْبَقَاءَ فِيهَا وَإِنْ أَخْطَأَ أَوْ أَذْنَبَ.

٥ - الفُرقة كُلُّ ما وَقَعَ به الخُرُوجُ عن سبيلِ المؤمنينِ مِمَّا يُسَبِّبُ خَرَقَ الصَّفِّ، اعتقاداً أو قولاً أو فعلاً، فتندرجُ تحتهِ العقائدُ المخالفةُ لأصولِ الإسلامِ، كما يندرجُ تحتهِ العملُ على إفسادِ ذاتِ البينِ، والبغيُّ على المسلمينِ وأستباحةُ دمايهم وأموالهم وأعراضهم بالشُّبهاتِ.

٦ - من منهاجِ الجماعةِ الرَّحمةُ بالمسلمينِ وَحُبُّ الخيرِ لهم ونصيحتُهم بقَصْدِ نفعهم، كما أنَّ منه الأمرُ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ ونفي البدعِ وما يُسَبِّبُ الفُرقةَ والخروجَ عن الجماعةِ.

٧ - من خَرَجَ عن الجماعةِ بتأويلٍ فثابتٌ له أسمُ الإسلامِ وولاءُ الإسلامِ، وإنَّ كانَ داعيةً إلى فرقتِهِ فإنَّ أمكنَ منْعُهُ بالحقِّ مُنْعَ، وإلا فلا تُقَرُّ دعوتهُ يَضِلُّ بها النَّاسُ وتزدادُ بها الفُرقةُ؛ إنَّما يُؤخَذُ على يديه ولو بتحذيرٍ من يُخافُ عليهم الضَّررُ به، وقايةً للمسلمينِ وحيلولةً دونَ تماديه في الباطلِ، وذكرُهُ وذكرُ ضلالتِهِ لا بقصدِ التَّشفي والانتقامِ بل بقصدِ

النَّصِيحَةُ، فَلَا يُجَاوِزُ بِهَا قَدْرُ حَاجَتِهَا، كَمَا لَا يَجُلُّ أَنْ يَقُومَ بِهَا إِلَّا أَهْلُهَا.

٨ - لَا يَجُلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْزَلَ فِرْقَةً أَوْ طَائِفَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ مُوَافِقَةً أَوْ مُخَالِفَةً جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا يَشْهَدُ لَهَا بِمَطْلَقِ الْإِيمَانِ أَوْ النِّفَاقِ.

٩ - يَجِبُ أَنْ يَحْذَرَ الْمُسْلِمُ مِنْ كُلِّ سَبَبٍ لِلْفُرْقَةِ، فَلَا يَبْتَدِعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ مَا يَقَعُ بِهِ تَفْرِيقُ الْجَمَاعَةِ.

١٠ - الْعَمَلُ الْجَمَاعِيُّ مَطْلُوبٌ مُشْرُوعٌ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْتَهِدُوا فِيهَا يَعِينُهُمْ مِنَ الْأَسْبَابِ عَلَى آدَاءِ رِسَالَتِهِمْ، لَكِنْ فِي دَائِرَةِ مِنْهَااجِ الْجَمَاعَةِ الْعُظْمَى، مِنْ غَيْرِ عَصِيَّةٍ أَوْ حَزْبِيَّةٍ.

وِخْتَامًا؛ أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ ذِكْرِي نَافِعَةً، وَمَا أَبْرَى نَفْسِي مِنَ الزَّلَلِ فَذَلِكَ طَبْعُهَا، فَلَكَ مِنْ هَذِهِ التَّذْكَرَةِ غُنْمُهَا وَعَلَيَّ غُرْمُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، اسْتَغْفِرُهُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ.



أبحاث الرسالة

الفاتحة	١٦٥
لفظ حديث الافتراق ودرجة إسناده	٣٢ - ١٦
من مناقب الأمة المحمدية	٢٥
صحة حديث «أمتي أمة مرحومة» (هامش)	٢٥
تحرير محل الاستشكال في معنى الحديث وجوابه	٤١ - ٣٣
وقفات في تفسير الحديث	٧٧ - ٤٢
١ - الافتراق حقيقة واقعة والجماعة هي المخرج	٤٢
٢ - جميع الفرق المشار إليها في الحديث من المسلمين	٤٤
٣ - الحديث لم يعين المقتربين عن الجماعة	٤٧
٤ - تفسير الجماعة	٥٩
٥ - تفسير موضوع التفريق	٧١
٦ - مجرد الاختلاف لا يخرج عن الجماعة	٧٣
بيان موافقة حديث الافتراق للنصوص الصحيحة	٨٧
كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟	٨٠
تمام البيان بتحرير قضيتين	١٠٦ - ٩٠
١ - في سبب الخروج عن الجماعة	٩١

- ٢ - في حكم المتأولين الخارجين عن الجماعة..... ٩٤
- علاقة نسب الطوائف المختلفة في أنساباتها بحديث الافتراق... ١٠٦
- تنبيهات على تفسيرات مغلوطة تنفر عن هذا الحديث.. ١١٢ - ١٣٣
- ١ - حول نسبة (أهل السنة والجماعة) ١١٤
- ٢ - حول لقب (السلفية)..... ١١٧
- ٣ - مفهوم الطائفة المنصورة..... ١٢١
- ٤ - الرد على الطوائف الخارجة عن الجماعة..... ١٢٥
- ٥ - العمل الجماعي..... ١٣١
- خاتمة الرسالة..... ١٣٤

